



فستاد صغیر شرید کید از

نکست افقده مدعی
عده کاتبان و هیئت
هاتف



هذا كتاب قهستاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع قاعدته الفقه حتى وقفنا على راد خير التابعين في حنيفته
 واصحابه رضي الله عنهم ومن سائر ائمتنا اجمعين والقلم والقلوب على
 افضل الافضلين من الرسل والملائكة المقربين وعلى اله واصحابه خير الواصلين
 الداعين الى صراط مستقيم ما قال الله ان لا اله الا الله من قلب سليم
اما بعد فلما ارتحل من هذه الارض خيّر هذا الامّة الابواب من اصحاب يد الا
 المهتمين في كشف غوامض الفروع وقد صرع التواهي المتلاطمة بيد المصنوع
 معة راصحابها اصولا كما فيه لبيان الاحكام والخروج افر وعاشافيه لمبني الاستقام
 قصور الى رحمة الله تعالى وموائد قلائد هم موضوعه للانام وساروا الى المنازل
 الموعودة ولتأرهم باقية الى يوم القيام فقام المتأخرون متافى مقامهم
 التفرع والتصنيف لينبذ التكيل وانصب المشايخ بالاعتناء التام في التبحر
 والتأليف كمال التمهيل ثم جمع منهم ومن كتبهم تلامذتهم في كل زمان المقام
 في المذهب الحنفي حتى وصل النوبة الى البارع في هذين العالمين المولى الطفلة
 النسفي المشهور بين المتبحرين بالفاضل الكيداني فانه من معة الناظرين
 عندهم فهو كالرباني شكر الله مساعيه بالرضوان واسكنه في اعلى فاديس الملائك
 لانه قد جمع كتابين في هذين العنين انورنا مضبوطا نافعاً في الدارين ترغيباً
 فيهما فيما فيه للمحصلين العزيمة الزايدة وتحريضاً للمخاطبين الرغبة في الخرايد
 البقواند الا انه لا يغفل عن غوامض وتسامح واشارات وقد اشتهر في باوراء النهر
 اشتهار الشمس في الهاجرات ولم يلتفت من تصدي بشرحه الا الى توضيح الواضحات
 وتطويل الكتاب بالزيادات من الروايات فسرنا من ايد الزمان نيلنا من الاوقاف
 فصرنا الى شرح له كاف المهمات مفن في باب من كثير من المطولات موجز بالافضل
 في العبارات رجاء منه تعالى ان يجعله وسيلة السعادات ومن الناظرين فيه افضل

الدعوات

الدعوات المفيدة لنا والذخيرة لهم عند قاضي الحاجات فنقول بتوفيقه تعالى
 كما قال بسم الله جملة فعليه عند الكوفتين وهو اشهر اسمية عند البصرية
 واصل الجلالة الاله وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول أكد اختصاصاً
 بمحمد فالهزة كما في الكشف والبيان وغيره واعرف المعارف عند سبويه وقال في
 المنام اني قد غفرت بذلك والسين ساكنة في المشهور فانه في الاصل اسم كسر الهاء
 وختمها وسم بالحر كيتين لفظة فيه وانما التي يبر ليتم كبتك باسمائه تعالى التميز
 اليه فانه يمين بها كما قالوا والماء للاستعانة له بدوات او ابتدأت اسمه
 تعالى على المقصود وسنوه ابا سيم مختص بذلك وصوفته بما يليق الالهية من صفات
 الكمال واختلفوا ان الدلالة عليها بصفة مبنية او الترابية وهي اشهر اوبدي
 او ابتدأ حاصل بالاستعانة به ولو جعل الباء للتقدمة كان اقل تكلفاً
 فان المعنى قدمت اسمه تعالى على ما هو المقصود او تقديمي لمقدمي اسمه تعالى
 بدأت بالشيء وبذاته وابتدأت به وابتداته اذا قدمت على غيره كما قال الراغب
 وغيره من المحققين وقد حسن تقديم الجار على العامل للتخصيص كما قال المتأخرون
 من الزحشرى وتابقيه واحسن معنى واشد اختصاصاً ان يعلق الجار
 بالحمد والمعنى لم يكن الحمد الا بالاستعانة باسمه تعالى وللام لم يمنع عن عمل المصد
 ولا التقديم كما بين في محلة الرحمن الرحيم بالحركات الثلاث قد جوزها ابو البقاء
 وهما بالغة راجح فالمعنى كثير الرحمة والانعام مطلقاً فهما متحدان معنى
 للتأكيد وان لم يستعمل الا في البارى سبحانه وقيل الاول يدل على عظيم
 النعم والثاني على حقائرها ولذا اخرو عن ابن المبارك الرحمن اذا سئل اعطى
 والرحيم اذ لم يسئل يغضب الحمد لله جملة مفيدة لاستمرار الحمد لا دوامه لان
 خبره فعلى الحمد هو التثناء على الجميل الاختيار على الاصل الى الحمد او غير عالما
 وقيل لم يكن الحمد الا بعد سابقة التوفيق فلم يكن الابد الاحسان بخلاف الشكر
 فانه فعل صادر عن احد لتفظيم المنعم والفرق بينهما انه مختص بالواصل الى الشاكر

هذا كتاب قهستاني في شرح دعوات المؤمنين
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي رفع قاعدته الفقه حتى وقفنا على راد خير التابعين في حنيفته
 واصحابه رضي الله عنهم ومن سائر ائمتنا اجمعين والقلم والقلوب على
 افضل الافضلين من الرسل والملائكة المقربين وعلى اله واصحابه خير الواصلين
 الداعين الى صراط مستقيم ما قال الله ان لا اله الا الله من قلب سليم
اما بعد فلما ارتحل من هذه الارض خيّر هذا الامّة الابواب من اصحاب يد الا
 المهتمين في كشف غوامض الفروع وقد صرع التواهي المتلاطمة بيد المصنوع
 معة راصحابها اصولا كما فيه لبيان الاحكام والخروج افر وعاشافيه لمبني الاستقام
 قصور الى رحمة الله تعالى وموائد قلائد هم موضوعه للانام وساروا الى المنازل
 الموعودة ولتأرهم باقية الى يوم القيام فقام المتأخرون متافى مقامهم
 التفرع والتصنيف لينبذ التكيل وانصب المشايخ بالاعتناء التام في التبحر
 والتأليف كمال التمهيل ثم جمع منهم ومن كتبهم تلامذتهم في كل زمان المقام
 في المذهب الحنفي حتى وصل النوبة الى البارع في هذين العالمين المولى الطفلة
 النسفي المشهور بين المتبحرين بالفاضل الكيداني فانه من معة الناظرين
 عندهم فهو كالرباني شكر الله مساعيه بالرضوان واسكنه في اعلى فاديس الملائك
 لانه قد جمع كتابين في هذين العنين انورنا مضبوطا نافعاً في الدارين ترغيباً
 فيهما فيما فيه للمحصلين العزيمة الزايدة وتحريضاً للمخاطبين الرغبة في الخرايد
 البقواند الا انه لا يغفل عن غوامض وتسامح واشارات وقد اشتهر في باوراء النهر
 اشتهار الشمس في الهاجرات ولم يلتفت من تصدي بشرحه الا الى توضيح الواضحات
 وتطويل الكتاب بالزيادات من الروايات فسرنا من ايد الزمان نيلنا من الاوقاف
 فصرنا الى شرح له كاف المهمات مفن في باب من كثير من المطولات موجز بالافضل
 في العبارات رجاء منه تعالى ان يجعله وسيلة السعادات ومن الناظرين فيه افضل

وفي القاموس الحمد الشكر وهو غرض فان الاحسان ونشره واللام يفيد لخصا
جميع الحامد حقيقة عند اهل الحق لا ادعاء كما زعم المعتزلة فان الاستغراق
مقدم على غير الوجود والعهد واللام الاحتقاق لانه يبين المعنى والذات وان لم
انه لا اختصاصا بالحق كذا ظن وانما جمع بينه وبين الهبة لانه في الكتاب موافقة
للتنزيل وانما قدم البسملة عملا بالكتاب والستة والجمع قال القوي في كتابه
ان الامة اجتمعوا على كتابة البسملة في ابتداء الكتب والرسائل ولعل سندا
ما لم يقرب ان قال صلى الله عليه وسلم عن جبرائيل ع اذ كتبت كتابا فاكتبوا البسملة
في اوله واورده في حديثه ابتداء في صحته مقال ولذلك يكتب البخاري في البسملة
ولو لم فالمراد منها ما ذكره في ضمن البسملة والحمد لله كما ذكر الشيخ
ابن حجر وغيره من الحفاظ رب العالمين بتشديد الباء وقد يخفف اي يتولى
مصالح كل فرد من افراد الموجودات فان الرب يخفف الرب والمصدر رب الامم
اذا اصلحه او ملكه او ربه تريبا وهو انشاء الشيء عا لا الا الى حد تام كما في القاموس
وغيره وليس على حذف المضاف والا صارا كل ما مر ذولا والعالم ما يعلم به الشيء
ثم سمي به ما يعلم به الخالق من كل نوع من تلك النحوي من الجواهر والاعراض
مثل عالم الانسان وعالم الماء وعالم النار وعالم زيد وغيره من الافراد
والمفرد المرفوع وان كان اصلا اخصر متنا ولا يحل فرد من الافراد هذه
الانواع بمقتضى الاستغراق الا انه توهم استغراق افراد نوع واحد من هذا النوع
لم يجمع هذا الجمع الا العالم واليا سم يقال للعلمين والعاقبة الى الذبح الفاعل
التابعة للاعمال المقالحة جعلها الله تعالى للشفيعين المتمثلين بكل ماء مور
والمنتهين من كل منتهى كالانبياء والاولياء من عقب الشيء بالفتح اذا تبعه
والشعوب في الاصل جعل النفس في وقاية مما يخاف فالتاء بدل من الواو والجملة
من عطف التريفة الخاصة على العامة تنبيهها على فضيلتها وارشاد المحققين
الى تحصيل صفة التقوى عند التحصيل والافتقار بتبلي الى احد من الثلاثة كما قالوا

صحة السلطان او صحة الرستاقين او الموت شاتا والاولان
اسوء حالا وليس الخبر كالمعانية فان قلت الجملة نكرة كما قالوا فكيف
يجوز ان يكون صفة للجارية التي هي اعرف المعارف قلت ان الصفة
اذا خصت بوصف بان يكون لغاية ولو تخالفنا في هذا وتكبر
كقولهم صدر ذلك عن علي قاتل البغاة كما في التشديد شرح التمهيد
للعامة السعفاقي وهذا اصل جليل رافع لا يشكل المشهور في هذا
المقام ولما ورد برواية ابي موسى المديني عن ما في مفتاح الحصن انه قال
صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع لمخوف من
كل بركة اي لا خير في فعل لم يصدر بانصوة قال والصلوة بالف مبدلة
عن الواو لفظا وبالواو كتابة الا اذا اضيف او ثبتي فكتب صلاتك او صلاتي
وقال ابن درستويه لم يثبت بالواو في غير القرآن اسم من التصلية اي
الثناء الكامل الا انه ليس في وسعنا ولهذا امرنا ان نكتب ذلك اليقالي
كما في شرح التاويلات وفي المعنى انها في الاصل العطف لكن بالنسبة اليه
تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار وليتنا الدعاء وهو اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد افضل العبادات في هذه الباب كما ذكره المروزي وغيره وقال ابن حجر
انها من الله تعالى للنبي عليه السلام زيادة الرحمة ولغير الرحمة وقال الجمهور
انها في الاصل الدعاء استعمال مجاز في غيره والسلام اسم من التسليم وقيل
مصدر ثلاثي او مزيد والاول اصح والمعنى جعله الله تعالى سالما من مكروه
وانما لم يكتب بالصلوة رعاية لفظ النقص صلوا عليه ولو قيل يكتب بالسلام
كما في النونية وسلم على عباده بلوا الف كتابة لا لفظا فالاحسن التراء والمنكر
واللوف في ذلك سواء على ما في كتب الخطابي العرفي على سبيل جملة خبر المعطوفين
وجاز ان يكون خبر الثاني ولما خبر الاول فخذوف عند سبويه وقيل يجوز
العكس والرسول لغة مبالغة مفعول بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الاسالة

ما يذهب به المحتمل من الكلام وقول هذا لم يأت الا نادرا وعرفا من ثبوت
 لتبليغ الاحكام ملكا كان ان سانا بخل في النبي يوم فاته مختص بالانسان
 كما في التمهيد وغيره وقين بينهما تبين فالرسول من معة كتابك والنبي
 من لا كتاب معه والمشهور ان النبي اعم وفي كل منهما نظر للمؤمن انزل عليهم
 عليهم السلام سبعة اصحاب بالكتب الاربعة وثبت و ابراهيم وادريس صاحب
 خمسين صحيفة وثلاثين وعشرين وفي رواية لبراهيم وعلوي قبل التوبة
 عشرة وتحكم الرسول الخبر الرسل ثلثمائة وثلاث عشرة فيلزم قلزم ان يكون
 غير السبعة لم يكن رسول عليهم السلام محمدا شهر اسمائه الشريفة وهي
 الفا وثلثمائة او تسعة وتسعون وانما سمي به الهام والمعن ذات كثر
 خصاله المحمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر حمد تعالى له
 ولما كانت الصلوة على النبي ناقصة بدون الصلوة على الال كما في شرح
 التاويلات وغيره تعرض بقوله وعلى اله بالف مبدلية عن الهمة المبدلة
 عن الهاء عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين والاول اصح لفته اسم
 جمع لذوي القرني وعرفا المؤمنين من هذه الامة والفقهاء العالمون
 منهم فلا يقال الال على المقلدين كما في المفردات والاول المختار كما في شرح
 مسلم والاحسن وعلى الحمد فان اضافته الى التضمير قليلة او غير جائزة
 الشيعة والشيعة لم يفصلوا بين النبي والال بكلمة على لانهم حديث
 من فضل بيتنا بعل فليس من الال جمعين تأكيد او صفة جمع اجمع في الاصل
 اسم تفصيل فان قولنا قرأت الكتاب اجمع معناه اتم جمعا في قراءتي من كل
 شيء نقل الى معنى الجمع والاولى ان يورد ثلثة مما هو سنة في الخطبة بما يدل على
 براعة الاستهلال في النهاية انه شرط التصنيف والتشديد وانما بعد
 اعلم امر من العلم وهو اذراك الشيء حقيقة المتعلق بالذات والنسبة
 وعلى الاول يتعدى الى واحد وعلى الثاني الى الاثنين وهو كلمة ترغيب المخاطب

على الحضور

على الحضور التامة لثلاثة نفوت بعدها شيء من الكلام كما في الكشف والمصباح
 واعلم ان هذا منه شروع فيما هو كما مقدمة لما هو المقصود من الابواب الثمانية
 بان العبداء الانسان حر كان او عبدا او مملوك كما في القاموس والاول
 المراد لا الثاني كما ظن وهو اشرف اسماء المؤمنين ولذا اعتبر به عن اشرف
 نوع الانسان فوجه الى عبده ونعم العبد والعلم يتعدى بنفسه والباء كما
 ذكره الفاضل الجاربي في التاشافية ويزاد في معوله في الساكنة ذكره
 الرضوي الم يعلم بان الله يرى وهو يعلم شيء عليم فقد علم بذلك ان الخطي في
 ايراد الباء مخطئ مبتلى اي مكلف بالامر والنهي او مقصود ظهور وجوده
 وردائته وكلاهما ملزم للمقام ومستعمل في الكلام في الانوار في قوله تعالى
 واذا ابتلى ابراهيم ربه ان الا بتلا في الاصل التكلف بالامر والشاق من البلاء
 لكنه لما لم يكن استلزم الاختيار بالنسبة الى من يحل الواجب ظن ترادفها
 ذكره الراغبان الابتلاء يتضمن امرين احدهما تعرف حاله والوقوف على محمل
 من امره والثاني ظهور وجوده وردائته وقصد الامران واحدهما كما اذا
 نسب اليه تعالى فانه لم يقصد الا ظهور احدهما بين ان يطيع العبد الله اي بين
 اوقات اطاعته تعالى والامتنان بامر فبين اوقات الى ما يقضيه من التوعد
 وهي الاوقات المحذرة فانه اضيف الى الحدث والافالي لا يمكنه نحو زيد بين
 عمرو وبكرو والاطاعة من الطاعة فقول يعمل بالامر لا غير تعالى اي تجاوز عن صفاته
 المخلوقين والجملة معترضة ويجوز ان يكون صفة للمجاءلة فانه مخفوض
 تعالى كما مر من الاصل في شاب عطف بالفاء على بطيع والتقدير فان يشاء ويجزى
 جزاء خيرا في الدارين من الثواب اسم من الاثابة او الثوب وهو الجزاء في الخير
 والشر الا ان استعماله في الخير كثير وبين اوقات ان يعصيه كيضربه اي
 يخرج عن طاعته تعالى واصله ان يتمتع بعصيان فاصله الواو ومصدره
 للعصية والعصيان وانما لم يكتب بالبين الاول لئلا يتوهم ان يكون مقتضاه

في قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه ان الا بتلا في الاصل التكلف بالامر والشاق من البلاء

الاطاعة والمعصية معا ولم يكن تكريره للتأكيد كما ظن فانه لم يجز
الا اذا كان المعطوف والمعطوف عليه ضميرا مجزوا نحو المال بيدى وبينك بينى
وبين زيد وبين زيد وبينك كما يتن في محله فيعاقب اى يخرج جزاء شرعا
من العقاب وهو كالعذاب لا يجماع التشديد واعلم ان هذا كلام لا شئ عليه
كما حققها محتاج اليه لبيان حكم كل من الطاعة المشروعة والمعصية الغير
المشروعة فلم يكن حشوا فضلا ان يكون محلا كما ظن والابتلاء والتكليف
المذكورين يتعلق اى ينسب تارة بالمشروع وفلا وتركا اى بالمشروع فعلة
وتركه من المعنى الحاصل بالمصدر الذى هو الهيئة التى تسمى بالصلوة وحسن
التفسر عن شرب الخمر فان الفعل والتشريك في الحقيقة هو المعنى المصدرى
الذى هو الاتيان والايقاع والاحداث وضدها فيطيع وثياب بكل منهما
وفيه اشعار بان الشرع كالشريعة كل فعل او تركه مخصوص من نبي من الانبياء
عليهم السلام صريحا او دلالة فاطلاقه على الاصول الكلية مجازا وان كان
شائعا بخلاف الملة فان اطلاقها على الفروع مجاز ويطلق حقيقة
على الاصول كالإيمان بالله وملائكته وكتبه وغيرها وللا ابتداء
بالنسخ ولا يختلف فيها الانبياء ولا يطلق على احاد الاصول كما في كشف
المكشاف وغيره وكل منهما كالدين مضاف الى الله تعالى والنبى والامة
والملة لا تضاف الا الى النبى فيقامة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال
ملة الله وملة زيد كما قال المظهر والراغب وغيرهما فيشكل ما قال
الفاصل التفتان الى انها تضاف الى احاد الامة واريد بالمشروع
ما ياء من الشارع بفعله او تركه دون ما يظن انه يجوز ذلك
شرعا فان الجائز ما يرد في الحلال ضد الحرام فيدخل فيه المكروه
من افراد غير المشروع كما تقر والمباح وان دخل فيه من حيث
انه يستوي طر في نظر الشارع بان يحكم به صريحا او دلالة وبه

خرج

خرج فعلا بهما والمجاف والمجافين وغيره لكنه لم يدخل من حيث
انه يخرج عن حكم الاطاعة والعصيان وسيأتى من المص اشارته اليه
فلم يدخل فيه الا تبعا لاجابة الى ان يتكلف ويراد بالمشروع نوعه
على انه يرتب تعلق الابتلاء بكل فرد من الافراد مائة ابله وغير المشروع
فعلا اى غير ما شرع فعله وما نهى عنه من الحاصل بالمصدر الذى
هو الهيئة التى تسمى بكل الحرام مثلا فان النهى عنه في الحقيقة هو
المعنى المصدرى الذى هو الايقاع فالفعل بفتح الشاؤه فانه المصدر
لا يكسرهما فانه اسم منه واثر مرتب على المعنى المصدرى ولم يخرج
عند المفسر لانه وان كان ثيابا من وجه لكنه يعاقب من وجه آخر
كره السلام وكذا الصوم يوم العيد نذر البيع الفاسد لانه وان
كان يخرج عن عهدة النذير ويفيد الملك لكنه يعاقب بهما والتمنى للرجح
على الامر كما تقر فلا يراد ان التهمى عن الافعال الشرعية يقتضى بقاء
المشروعية وتركا اى غير ما شرع تركه وهو مشترك بين كف الناس عن الفعل
وعنه الفعل الا انه انما يراد المعنى الاول بقربى كونه متعلقا بالابتداء
فيكون بينه وبين الفعل تضاد لارتفاعهما عند علم المفاعل ولا يراد
الثانى فيكونا نقيضين اذ المستلزم لا يقدر على الاعداد كما تقر فلم يتعلق
الابتلاء واعلم ان فعلا او تركا تنازع فيهما المشروع وغير المشروع وان
حذف التمييز نحوكم ضربت واذا كان الامر كذلك فلا بد من بيان اسماء
انواع المشروعات الاصلية الاربعة الفرض والواجب والسنة والمستحب
واما المباح فمبين تبعا والبيان هو التعبير عما في الضمير وافهام الغير
كما في الانوار وفى هذا الكلام شعاعا بافراضها عند الحاجة وبيان
مجرد التقرير لا يكفي وبيان اغلاق العبارة محل في اداء ما على المبيت وبيان
يجب على كل مكلف ان يعلم اسم كل مشروع فلم يصح صلوة بلا علم

ويفيد الملاءمة

عندنا

بان هذا فرض او واجب او سنة وان عمل بكل منهما كما ذهب اليه
بعض المتأخرين والاحسن التبديل بالاجناس فان المندرج هو النوع
والمندرج فيه الجنس وهو الاختصاص عند الاصولية عكس الميراثية ومن
بيان انواع غير المشروعات الثلاثة المحترمة والمكروهة والمفسدة ولا بد
من بيان معانيها اي مفهومات شرعية لاسماء الانواع الثمانية على وجه
الاختصار وبيان احكامها اي ما يترتب على ذلك المعاني من الآثار على
وجه الاختصار ليسهل على الطالب المبتدئ الراغب دركها اي فهم تلك المعاني
والاحكام فيسهل ذلك افرادها وظبطها اي حفظها بالجزم وهو الاخذ
في الشيء بالشقة واذا كان كذلك فنقول اي قول اذا باعنا سائر العلماء
وبالله اي باستعانة تلك الخاصة التوفيق اي كوننا موفقين والتوفيق جمع
المقتضى للخير ورفع المانع المشروع الاصلى انواع اربعة احسن اربعة
انواع فان المجهول هو العدد فرض وواجب وسنة ومسبب ويليهما الويلي
تلك الانواع ويقرب منها من حيث انه يدخل تحت حكم الشارع ولا يمكن
مثابا ومعاقبا المباح وغير المشروع نوعان محرم ومكروه ويليهما اي تتبع
كل النوعين المفسد للعمل المشروع فيه كما سيأتي والحق ان ما يأتي به
المكلف سنة الاربعة الاصلية من القسم الاول والاصليان من الثاني
وكل منهما طرف فعل وطرف ترك فالاقسام اثني عشر كما سذكره انشاء
تعالى واعلم ان الفرض والسنة مصدران للمعنى المفعول ولم يغير لكونهما بالصدر
اشهر بخلاف المصدر البواقي فاتها بهذه الاسامي ولذا خالفهما الا المحترم فانه
بالحرمان اشهر فهو اولى كما يأتي فكل اي جميع المشروعات وغير المشروعات
وماليهما فالغاء للتفريع والقيصرية وليس بينهما فرق كما ظن والاحسن
كلها فان الجمهور لم يجوزوا دخول اللام على كل وهو عموم افراد المنكر واجزاء
المعزى فيصح كل التفاح حامض لا تفاح كما في القلوب ثمانية انواع في الاصل

منسوب الى الثمن بالضم لانه الجزؤ الذي صير السبعة ثمانية ففتح
اولها للتغيير في النسبة وحذفوا منها اي ياتي النسب ونحوها منها
الالف فثبت الباء في النصب والاضافة ويسقط مع التنوين في الرفع والجر
بلقاء اما اي بهما يكن من شيء وان وقع في الدنيا شيء الفرض فاي
في الفرض لاجل فعل وترك كترك شرب والخمر وغيره فاما للتفصيل ولو تعدل
مع التاكيد او لغير ذلك اكد متضمن لمعنى الشرط ولا يجاب بالفاء قائم
مقام الشرط والفاصل بين اما والفاء مبتداء وهو الفرض لغرض الوجوب كما
في نهاية الجري وعرفا ثبت من الثبات ضد الزوال اي تقرر على كل حد واجز
قادرة على الحادثة فيشمل فرض الويل اي فرض كل ذات فلا يسقط باء
بعض فرض الكفاية اي فرض جماعة يكفي بعضهم ويسقط باء اي عنهم كما اذا
زيد وعلم به جماعة فحقة واحد منهم فانه يسقط عنهم بفعله لانه المقصود
ويجزم الكل بترك الكل وكذلك جواب السلام والعطاس وعبادة الرب الصلوة
على النبي عليه الصلوة والسلام كما في المقدمة وغيره واعلم انه قد يكون فرضا
على كل كما اذا ظن كل ان احدا منهم لم يقم به وغير فرض على كل كما اذا ظن ان غيره
يوثقه وغير فرض على بعض اداء بعض كافي المناهيج والمية اثيرة في الذخيرة
 وغيره من كتب اصحابنا بدليل فيل بمعنى فاعل لغرض المرشد وعند الاصولية
ما يمكن ان يتوصل به بصحة النظر الى المطلوب خبري كقوله تعالى اقموا الصلوة
والعالم وعند الميراثية المقدمات المخصوصة بحوزة الصلوة مأمور بها وكل
ماء مורה بفرضه والعالم متغير وكل متغير فحادث قطعي ترك او كفا في بعض
التشخيص لانه عام مخصوص غير مفيد لانه ما بعدك يعني عنه وتحقيق عموم
يتوقف على تحقيقين ضروريين احدهما ان الادلة المستعمية اربعة قطعي
الثبوت والدلالة كالمتواترات وبه ثبت الفرض والحرام القطعي بخلاف قطعي
الثبوت وظني الدلالة كالمتواترات وبالعكس كما خبارا واحد مفهومها قطعي

وبكل منهما ثبت الفرض الظني والواجب وكراهة التحريم والحرام على الخلاف
وظني الثبوت والدلائل كما خبا راجعا مفهوم باظني وبه ثبت السنة ون
المستحب وكراهة التنزيه والتحريم على الخلاف وثانيهما ان القطعي له معينا
ما يقع الاحتمال اصلاحا حكم الكتاب ومتواتر السنة والاجماع وبه ثبت الفرض
القطعي ويقال له الواجب وما يقع الاحتمال الثاني عن دليل هو تعدد الواجب
مثلا كالقياس والظاهر والمشهور ويسمى بالظني اللازم العمل في اعتقاد
المجتهد وهو نوعان ما يبطل بترك العمل وهو دون القطعي ويسمى
بالفرض الظني كقدر المسح وما يفسد به وهو دون الفرض وفوق السنة
ويسمى بالواجب والفرض العملي كدعاء الوتر لا شبهة لفظا ومعنى فيه اي
في ذلك الدليل واخره به معياري ثبت بما وراه القسم الاول من الاول والثاني
من الثاني الا انه يدخل فيه ما تواتر من التصر كما خذ العصا والاشتيك وتثليث
الفصل في الموضوع كما في النية وانما عرف الفرض المطلق ولم يقتد بالاجتهاد
لان اطلاق الفرض عليه مجاز كما اشبر اليه في الكافي الا ان المراد فيما ياتي
ليس مطلق الفرض بل فرض الشيء وهو ما لا بد لذلك الشيء منه ولو دللنا
كما سيأتي وحكمه اي حكم هذا الفرض هو لغة منع الشيء للاصلاح وشرع
تركه بين معاني منها خطا بالنية يقال له الكلام النفس ومدلول الامر
والنهي والايجاب والتحريم ومنها الاثر المترتب على الخطاب من الوجوب والامتناع
او غير ذلك ومنها الاثر المترتب على الافعال الشرعية والاول يسمى بالاختصاص
الشرعية والثاني بالتصرفات المشروعية وهو نوعان دينوي كالنية
في الصلوة والملك في البيع واخرى كالتوب والعقاب وهو المراد في هذا المقام
التوب اعجز ان التوب والخير فيه تسامح لانه قد يكون الفعل الصحيح
بلا ثواب بالفعل الذي هو اعم من الفعل والترك على راي فيشمل المستروك
كترك اكل الميتة فانه فرض ثياب به كما في الكشف وغيره والعقاب في الاصل

عن شيء كما في المشرق وقال الجوهرى والبيهقي هو عقوبة فلم يكن
مما كان بين اثنين وفي التكملة انه اسم من المعاقبة وهو الجزاء الشرع بالترك
للفرض غير مستحب بلا عذر اى بلا عفو عنه بفضل تعالى او توبة منه او مانع
شرعي لانه يصير فاسقا وفي الاكتفاء اشعار بان تارك الصلوة عمدا
كسلان لا نقل الا اذا جحد كمن يضرب ويحس حتى يصل كما في فتح القدير
والعذر بصفتين والتسكون في الاصل تحتوا الانسان ما يحواه ذنوبه
بان يقول لم افعل او فعلت لاجل كذا او فعلت ولا اعون وهذا الثالث
التوبة فكل توبة عذر بل وعكس ولا بمعنى غير لا عامل عند الكوفة وغير
عامل بل الباء عند البصرية وحكم الكفر بالضم والقياس الفتح لغة الشتر
والشرعية عدم الايمان عنها من شأنه بالانكار بان ينكر قلبه ولم يعرفه
مما علم بحقيقة به بالضرورة اولسا نه بان يظهر عن الحاجة والانكار
خدا العرفان وفيه اشعار بان من حكم لزوم الاعتقاد وبكل فرض لا شبهة
فيه في المتفق عليه اي فيما اتفق اصحابنا عليه كترك التسمية عمدا
فانه يقتضي ان يكون كفرا او اهل السنة والجماعة كهيابة الصديق
رضي الله عنه وهذا القيد لزيادة التوضيح لانه مستفاد من ضمير حكمه
واعلم انه ان من كفر عياذا بالله تعالى بطل جميع طاعته ولم يلزم القضاء
الالحج فانه نسبة العمر اليه كنسبة الوقت الى الصلوة وقد احبط الوقت
باق وهل يبطل معاصيه وقال كثير من المحققين انما لم تبطل كما في الترتيب
والواجب لغة الساقط كما ذكره في الاسلام والبيهقي وغيرهما واللازم
كما في الصحاح والمغرب والاسائر وغيرها فقد اشكل ما في التلويح الحق
انه الثابت وشرعية ما ثبت اي فعل او ترك يقرب دليل فيه شبهة مثل ما ثبت
باحد من قسمي الظني مما مر في الفرض لانه يدخل فيه ما ثبت بالظني كالفرض
الظني والسنة والمستحب وقال الشافعي الفرض والواجب مترادفان ما يتم

شرعاً تاركه سواء ثبت يقطعى أو ظنى إلا أنه يشكك بفرض الكفاية وطلوع
النائم واصطلاحنا أو من اصطلاحه فان فيه ترجيحاً بلا مرجح
وعدم التفات الى التفادات بين الدليلين والمداولين مع موافقه
الاسم المسمى كالصلوة على النبي عليه وسلم وترتيب بين التواثيق وترك
أكل النصب واللعب بالشطرنج كما في الكشف وغيره واعلم ان الواجب
قد يطلق على المعنى الاتم كما مر فيشم المضيوق كالصوم الذي وقته
معياراً والمتسع كالزكوة والمخير كال كفارة والمرخص كالكل الحرام
عند المنعصة كما في اصول الامثلية وحكمه اى حكم الواجب والاثم المترتب
على فعله حكم الفرض عملاً تميز عن نسبية في اضافة اى من حيث الفعل
والترك فيثاب ويعاقب بلا عذر وفيه اشكال وهوان التارك
ان مؤلاً لا يفسق لا اعتقاداً اى لا يلزم اعتقاد حقيقة لشبوة
بدليل ظنى والاعتقاد في الشهور هو الحكم الجازم المقابل للتشكيك
بخلاف اليقين ولا يكفر اى لا ينسب الى الكفر من الاكفار جاحدة
اى نافي الواجب بالقول او الاعتقاد لوجود الظنى ولكن يكون ضالاً
او مبتدعاً لانه راد الخبر الواحد كما في الكشف وقيل يكفر لانه يكفر بانكار
الشئ المذكور المؤكدة كما في النظم وغيره والاول اصح واشهر والحمد لله
ما في القلب اثباته واثبات ما في القلب نفيه والسنة مثلثة الطريقة ولو غير
مرضية وعرفا بلافلاف ما واطب عليه مقتدي بنينا كان او ولياً كما اشار اليه
صاحب التحقيق والمراد هنا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ما واطب اى دوام
عليه او ثبت بامر من فعل وترك فالسنة مصدر باعتبار المعنى الشرعى
ولذا اشتق منها مستوف وغيره النبى اسم من سماء الشريفة وإنما دخل اللام
عليه لانه في الاصل صفة مروي بالتخفيف في قراءة السبع وقال سبويه ان
اهل التحقيق الزموا التخفيف والاول والحق انه مهور اللام قيل انه من التثنية

وهي الارتفاع وهذا غير مقبل عند تحقق البصرية كما في الفايق عليه السلام قد مر
ان حقه ترك الالف كتابة وانما الخوة للاهتمام بشأن القيمير وأشار
الى ان التسليم بحجى عن الصلوة على ما دل على النص كما مر ومواظبة اعم من الحقيقة
والحكمة فيشم ترك السنة صار اشعاراً لاهل البدعة فانه سنة على ما قالوا
كالنظم باليمن مع تركه مرة او مرتين تركاً حقيقياً او حكماً كما واطب عليه
والسالم ولم ينكر على تاركه كالاكتاف وكالتيامن في انه لم يروى واحدة بل
بالشمال كما في شرح الوقاية الا انه سهو فانه لم يروى واحدة واطب عليه فيكون مستجراً
لا سنة كما في فتح القدير وغيره من المتداولات وما قالوا ان المواظبة بلا ترك
دليل الوجوب فقد رده المبسوط البكرى بان المواظبة لم تثبت الوجوب
بدون الامر بالفعل والامكان على التارك ومع بالفتح والتكون لغة كما في الكشاف
سورة يوسف اللام الباء دال على القهجة واستدأ ثما ظف بلا خلاف فانه مضى
الى احد المتصاحبين والاولى وتركه مرة اذا المعنى في وقت حدوث مصاحبة رفض
ذلك الشئ في جزء من الزمان وفيه اشكال من وجوه الاول انه لم يصلح ان يكون
ظرفاً للمواظبة لفقدان الاحاطة المشروطة في الظرف والثاني ان المواظبة اصل
والترك فرع والكلام يشعر بالعكس كما في قولهم جاءنى زيد مع عمرو من ناحية
زيد امر وعلمى في اوائل كتابه الطول والثالث ان الترك اعم من الاختيارى
والاضطرارى ومنه التولية كما قال الراغب وح يدخل فيه ما ترك من الفرض
والواجب كما في ليلة التعويس وغيرها ولم يحمل على الترك بلا قضاء ولا كان
افساداً للحد كما تقرروا لاطلاق دال على ان السنة ينقسم الى سنة الهدى
ويقال له السنة المؤكدة القريبة من الواجب اى السنة الهادية الى الدين الكامل
وهو ما كان فاعله مثاباً وتاركه ضالاً مبتدعاً الى السنة الزوايد اى السنة الزايدة
على الهدى هو ما كان فاعله مثاباً وتاركه غير ضال فاضافها كصلوة الاولى وإنما
جمع واللام ردة الى الجنس اشارة الى انه اكثر من القسم الاول ويجوز ان يكون المعنى

مطلوب
ان التسليم بحجى عن الصلوة

في المبسوط البكرى

من ازمان

سنه في الخلق على وجه الكمال وسنة الزوايد على جميع المكلفين في الاعمال عليه
 افضل الصلوات على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان جعل السنة اسماء كالكلمة
 وقبيلها الهالك على الهالك كما في الرضى وما في شرح الوقاية ان الاولى ما كان على
 العباد والثانية ما على العادة فردود بان الفرق بين العباد والعادة هو التنية
 المتضمنة للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع افعالهم لم يعمدوا عبادا مشتملة عليها
 كما بين في محله فالاولى كالاذان والاقامة والزوات والثانية كالسواك والصلوة
 في الليلة والنوافل المعينة واذان القاعد والمنفرد وسيرة عليه السلام في القيام والقعود
 والمشي واللبس وقد ينقسم السنة الى سنة كالزوات وسنة الكفاية كسلام واحد
 من جمع وقيل ومنه الاعتكاف ورد بانه رواية شاذة والحق انه سنة العين والى سنة
 وسنة اتباع كالطلاق في طهر بلا وطئ فان الطلاق وان كان بعض المباحات كمنه
 مسكوك على طريقته صلى الله عليه وآله وسلم الى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى سنة الصحابة رضه مثل
 التراويح ووضع الكرسف فانه سنة عائشة رضيها عنهما كما في السعودية والى سنة المشايخ
 كالعدد التسع في الاستياك والطلق قد يصر في سنة غير عليه السلام وحكمة الثوب بالفعل
 في التين والعقاب بالترك في سنة الهادي رضي الله عنه وفتح الدال الاشارة الى طريقه وصل
 الى المطلق ان المشهور والعقاب وهو اظهار الغضب على احد شي مع بقاء المحبة بالترك
 لكن في السعودية من اعتقد السنة على نفسه وعمل به فهو مؤمن حتى ومن اعتقد
 ولم يعمل فهو مؤمن عاص ومن اعتقد على الغير هو مبتدع ومن لم يعتقد اصلا فهو كافر
 وفي التمر تاشي ان التاولة اثم على الصحيح وقال ابو اليسر انه من لم يلام عليه مع حق
 اثم يسير وقال محمد في المصيرين على الترك السنة بالقتال ولوي يوسف بالتأديب
 كما في الكشف وفي الاكتفاء اشعار بان لا يكفر به كان سنة من السنن كما في النظر وغير
 وقيل انه يكفر به عند بعضهم وكذا بالنهاون والاستخفاف كما في الخزانة وذكر في الخلاصة
 لو ترك السنة بلا عذر بما لم يقبل في حقه والكلام مشعر بان تارك الزوايد لا يعاقب
 بل لا يكفر ولا ينجي ومن حكمه لاء من كما في التحقيق فلهي رينة من حكم المستحب فتركه مكروه

كراهة تنزيه كما ياء في المستحب لغة من الاستحباب هو ان يتحرى الانسان
 في الشيء ان يحبه كما في المفردات وشريعة مثل التطوع والتفطير والذب ما فعله
 النبي عليه السلام من فعل او ترك كترك ما قيل فيه لاء سر به عليه السلام والاحسن
 ترك الالف مرة واحدة وتركه مرة اخرى اى ما لم يواظب عليه مما امر بفعل
 او ترك او فعل مرة او اكثر كما هو المتبادر وانما اخبره عن السنة اشارة الى
 انه دون سنة الزوايد كما تقرر ولما اطلق المستحب على فعل غير النبي عليه السلام
 كالصحابة وغيرهم ولم يشتهر اشتها راطلاق السنة على سنة غيره عليه السلام
 تعرض لهذا القسم من المستحب فقال وما اى المستحب من فعل او ترك اية التلف
 اى استحسان كل واحد من هؤلاء الفقهاء صحايات كان او غير والاولى كلمة او التلف
 بفتحين لغة المتقدم ثم سمي به الالباء المتقدمون وشرعا كل من يقدر ويقتضى اثره
 في الدين كالى حنيفة واصحابه فانهم سلفنا والصحابة والتابعين فانهم سلفهم
 كما في المستقضى وفيه ان ابا حنيفة من اجله التابعين كما اثرنا اليه فقد قال رضه
 ما اتانا عن الرسول عليه السلام فعلى الرأس والعين وما اتانا عن الصحابة فاناخذ
 تارة ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فهم الرجال ونحن رجال وان التلف
 ضد الخلف من المتقدمين والمتأخرين والمتقدمون في لساننا ابو حنيفة وقيل منه
 بلا واسطة والمتأخرون الذين بعدهم من المجتهدين في المذهب وقد يطلق المتقدمون
 على المتأخرين واصحابنا يطلق على مجموع الطائفتين كما في التبصرة وغيره وانقل عن
 الواقعات من معاني هذه الالفاظ فافترأ عليه وحكمه الثوب بالفعل الشامل للترك
 وعدم العقاب بالترك لكل منهما وفيه اشعار بان تاركه معاتب وملام فعل افضل
 وتركه مكروه كراهة تنزيهية كما في فتح القدير لانه يشتمل على الزيادة
 على ثلث ايات بعد الفاتحة نقل ولا يعاتب بتركها وان صارت فرضا بعد القراءة ولو لم
 القرآن وكذا الشروع في المتأخرة والمباح لغة من احدثك الشيء اى احلته كما في الديوان
 والقاموس وغيرهما الامن احدثه اى اظهرته والمباح خلاف المحظور كما في الصحاح والابانة

مطلب
 ان التلف

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من القواعد والاعمال

ضد الحرمة كما في الكشف وغيره ولكن في إيمان المضمرات ان لكل متضمن الاباحة
لانه فوقها فيضتها ضرورة وفي خلق النهاية ان الاباحة ضد الكراهية فافهم
ما في فعل وترك مخير العبد بالضم من التخيير اي يعطى الله اياه الخيار فيبين له
والفعل والترك فلما ان يختار كل واحد من الفعلين فهو ما استوى طواه في نظر
الشارع كما مر مثل الاكل زيادة حكم عدم الثواب فعلا وتركه وعدم العقاب
بل عدم العقاب فعلا وتركه والحكم من التحريم وهو جعل الشيء محرم كما في
القاموس وغيره فتدل على المنع من جهة الفعل فيحرم عليهم الخبايا والشر الحرام
وهو كالمحرم صفة او مصدر والاول ارجح وشرعا ما ثبت اي شيء من الفعل والترك
تقرر النهي الشامل للقطعي والظني كما هو مذهب الشيخين وهو المختار كما ياتي
فيخرج عنه ما كره عند محمد كراهية التورمة والنهي لغة الزجر عن الشيء بالفعل
والقول كاجتناب وشرعا لا تفعل استعلاء وهو المراد لا غير اذا الف مقدم
وجوبا على التفتيم اللغة اي في حق هذا الشيء والاصح ان يقال المنع عنه
مكان النهي فيه ليدخل فيه المحرمات الاخبارية تنحصرت عليكم امهاتكم وما
تقرر ان الخير اكدم من النهي عن غير نافع لانه عناية لم يعتبر مثلها في التوراة
بل امر معارض له من عارض فلان فلانا يمثل الى اليد مثل ما اتى وشرعا
اختلاف الدليلين نفيًا وإثباتًا بشرط المساوات او غيرها من الشروط
ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان لحم الجمان نجس وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان لحم طاهر والمراد في
صورة المعارض فان حقيقة المعارض يلزم منها جهل الشارع تعالى عن ذلك
علو اكبر الخولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فان قتل الاولاد منه علم نهى
بلا معارض له ولم ان حق الاحكام ان يضاف الى الاحكام الافعال وينسب
كثير الاعيان ماؤلة بجانب في المسند اليه نحو حرم الميتة وما لا غير كل هذا
وحكم الثواب بالترك اي ترك المحرم الله تعالى اي لاجل رضاه او الخشية عزاي
قد ولم يقهر فجعل اي خلق الاشياء العظيمة المستدل بها عليه وتناهي في الجلالة

العدل

ان الخير

وعظم

وعظم القدر كما في المفردات وانما قيد به لانه لو اناب بمجرد الترك كان لكل احد
في كل لحظة ثواب كثيرة بحسب كل حرام لم يصدر عنه والعقاب بالفعل وحكم
الكفر بالاستحلال اي بالتمتازه حلالا او بمشي حلية كما في القاموس في التفتيم عليه
من المحرم وهذا لا يستدرك بصير حكمه لان المحرم شامل للظني لا يكفر به بخلاف
الفرض والمكروه من الكراهية او الكراهية في الاصل منسوب الى الكره بالضم
عوض الالف من احد من احدى اليامين مصدر كره الشيء بالكسر اي لم يروق
فهو كاره وشيء كره كضر وجعل وكريه اي مكروه كما في القاموس وغيره وشرعا ما
من فعل وترك النهي المذكور المفيد للحكم الظني بقريضة المعارض فيه اي في حق ذلك
المنع عنه فان النهي مخبر عن تلك الضيفة الدالة على التحريم ولم يدل على الكراهية الا عند
الشافعي كما بين في محله ولو سلم فيشكل بالمكروهات الاخبارية مع الامر بالمعارض
المساوي له بلا ترجيح كصلوة مع صورة ذي روع وترك سنة الهدى وحكم الثواب
بالترك الموصو اي انه عز وجل كما مر وخوف العقاب بالنار والادنى ترك الخوف
فان كراهية التحريم كالواجب في الحكم كما تقرر بالفعل المكروه وعدم الكفر بالاستحلال
فانه ثبت منه بدليل ظني ولا يخفى ان هذا الحد والحكم للمكروه كراهية التحريم
عند محمد مع ان المختار مذهب الشيخين كما في الخلاصة والمضمرات وغيرها فلا بد
من تحقيق مذهبين فنقول التحقيق عند محمد ان ما منع من الفعل بدليل قطعي فحرام
وبظني فمكروه تحريمها ما لم يمنع عنه وتركه او فتزيره والاصل في الفعل بينهما
انه ان كان الاصل فيه حرمة لكن اسقطت لعدم البلوى فتزيره والافتحيم كسورة
الحرمة ولم الجمار وان كان اباحة لكن غلب على الظن وجود المحرم فتزيم والافتزيره
كسورة البقرة الجلالة وسور سباع الطير وعندها ان منع منه فحرام وان لم يمنع فان
كان الى الجرام اقرب ان استحق فاعله محذور وكذا ان الشفاعة دون العقوبة بانها
فتحريم حكم الفرس على الصحيح وان كان الى المحل اقرب اي لم يستحق فاعله محذور وانما
تاركه ان في ثواب فتزيره فالمكروه تحريمها وتنزيها عنها تنزيهه والتحريم عينه

في القاموس

من الحرام عندها وهو ما منع منه بدليل ظني والمفسد من الافساد هو الاجزاء
عن الاعتدال قليلا كان او كثيرا في البدن او خارجا عن جوارحه فافهم ان النقص
وهو ابطال تاء ليف الجسم او غيره كالبناء والعقد للعمل اى كل عمل هو اخض
من الفعل فانه فعل تصدي لم ينسب الى الحيوان والجماد المشروع فيه من العبادات
والمعاملات كالنكاح في الصلوة وعدم القدرة على تسليم المبيع والاولى ان يجعل
هذا احدا لم يطل لليل لم يخالف عرفهم فانهم قالوا ان العمل صحيح ان وجد الكراهة
والشروط والوصف الموعوب فيه وغير صحيح ان وجد فيه قبح فان كان باعيا
الاصل فباطل في العبادات الصلوة بدون ركن او شرط وفي المعاملات كبيع الخمر وان كان
باعتبار الوصف ففاسد كترك الواجب وكالتبرؤ وان كان باعيا راجحا وكره
كالصلوة في الدار المفضوية والبيع وقت النداء واعلم ان الفقه ضربان حق الله تعالى
خالصا او غاليا وحق العبد خالصا او غاليا والاول يسمى بالعبادات ويشمل ما اقساما
الدفعة الاولى الى الوقف من الهدية والثاني بالمعاملات يشتمل عليه الدفعة الثانية
وحكمه العقاب بالفعل المفسد للعمل عمدا اى قصدا ونية وفيه ان تلوذ على صلوة
فرض ركعة او ركعتين ثم افسد عمدا ليس بشئ ونظائره كثيرة وعدمه اى العقاب
بالفعل سهوا هو الخطا عن غفلة وهو على نوعين كسب مجنون وسكران
قصدا به انسانا الاول معفو والثاني مأخوذ لان شرب المسكر عن قصد
ولا يخفى ان هذا النوع من غير المشروع داخل في الحرام فلا ينبغي ان يعد
نوعا على حدة كما اثرنا اليه ولما فرغ من انواع ما ياتي به مكلف من العبادات
والمعاملات شرع فيما يتعلق بها بقسم من العبادات اهم من سائر الاقسام
ليكون توفيا وتوضيحا للسابق وترغيبا الى سائر الاقسام فقال الملك العلوي
عاطفا على اول الكلام ثم اعلم بان الصلوة اسم من التصلية المستعملة في
المعنى الشرعي دون المعنى الاصلي وانما سميت بهذا لانها لا تشتمل على الدعاء
فيكون من الاسماء المفترقة وقيل من المنفوتات لوجود الصلوة بدون الدعاء

كصلوة

كصلوة الامي جامعة صفة من الجمع ضم الشيء بتقريب بعق من بعض الاجزاء
حكى فان الجمع صفة الشارع تعالى او صيغة نسبة كهاكمة للاربعة من
الانواع الثمانية الاولى له بضم الهزة جمع الاولى وانما جمع لان ما وصف
به وان كان مفردا كونه كالمجمع في هذه الحكم ولذا قالوا بقاء ويل حديث العشر
الاولى وحقة الاواسط بالزمان وعلى هذا لا يبعد ان يؤل الموصوف بالتبع
فالمعنى اسبق من النوع الثاني الاتي فهو اسم تفضيل يستعمل من المقدرة
واللام زينة كما قالوا في الخير منه والمراد الفرض والواجب والسنة والمستحب
شرعا بمقتضى الشرع لا الطبع وقد مر وقد يوجد الاربعة منها الاخر
جمع او مفرد اى اشد تاخرا من غيرها فهو اسم تفضيل مستعمل كالاول
على ما ذهب اليه ابن جني والمراد المباح والمحرم والمكروه والمفسد فيها
اى في الصلوة طبعيا اى بمقتضى طبع الانسان لا بشرع والطبع كالطبيعة
السمعية واذا عرفت ذلك فلا بد من تفصيل اى بيان كل جزء من جزئيات
كل نوع من انواع هذا القسم وتعدادها اى بيان عدد جزئيات بطريق الاختصاص
لغة حذف طول الكلام وعرفنا تفصيل المباني مع ايقاع المعاني كما في الاشارات
والاخصار اى استيعاب جزئيات كل نوع طال كون تلك الانواع مرتبا
اى مقدما ومؤجرا ما حقق ان يقدم ويؤخر من هذه الانواع فيكون الترتيب
مستعملا في المعنى العرفي المقدم على التقوى الذي لم يعتبر فيه المناسبة في
المقدمة وغيرها ترتيبا لاشياء نيك برهم نهاد ان لبس يكره جوارها وانما
لم يقل مرتبة والضمير للانواع التي هي صفة لكل نوع كما بينا لانه اجري الضمير
يجري اسم الاشارات ولو جعل المرتب اسم فاعل فلا حاجة الى ذلك ولا يجوز
ان يجعل حلا من التفصيل كما يخفى على ثمانية ابواب مصدر اى ترتيبا وانما
على هذا الطريق والباب في الاصل مدخل ثم سمي به ما يتوصل به الى الشيء
وفي الوفا يفتة من الالفاظ الدالة على المسائل من جنس واحد وقد سمي

مادل على مسائل من صنف واحد كما في هذا المقام تيسر المؤمنين الى المزمع
 على انفسهم متابعه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به فالإيمان لغة التصديق
 وعرف الاعتقاد الزائد على العلم كما في التقويم وقال الامام الرازي في تفسيره
 ان التصديق هو الحكم الذهني المفائير للعلم فانه الجاهل بالشئ قد يحكم به فقد
 أشكل ما قال العلامة التفتازاني ان الإيمان هو التصديق الذي قسم العلم اليه
 في المنطق وليس الاقرار ركناً عند المحققين بل شرطاً لاجراء الاحكام وقال
 الامام الشترخسي وفي الاسلام انه ركن احط فانه قد يسقط ولما العبد لظ
 فيه عند كثير من العلماء كمالك والشافعي والاوزاعي وغيرهم وفيه اشكال
 ظاهر جوابه ان الإيمان يطلق على ما هو الاصل والاساس في دخول الجنة وهو
 التصديق وحده او مع الاقرار وعلى ما هو الكامل المبني بلا خلاف وهو التصديق
 والاقرار والعمل وموضع الخلاف ان مطلق الاسم الاول ام للثاني **باب الاول**
 اي اسبق من الابواب الباقية في بيان الغرض اي يثبت لبيان فليقر الصلوة
 فلا يرد ما اشتهر من الاشكال ظاهري في المعنى للفظ واللفاظ قول بالمعاني
 فالبيان للكشف عن شئ وهو اعم من المنطق والفريضة اسم من الافتراض
 وهو الايجاب كما في التكملة ثم جعلت بمعنى المفترض ثم نقل الى المعنى الشرعي
 الاعم من الشرط والركن او صفة بمعنى المفروض والثاء للتقليل الى الاسمية
 لا للتأنيث فيكون صالحاً للذكر ولايتا في استواء المذكر والمؤنث فيه وانما
 بدل الغرض السابق الموقوف بالفريضة ليسير الى ان المراد ههنا ليس شئ الرض
 بل فرض شئ فيدخل فيه يفرض بزم المجتهد وهي اي تلك الفرائض خمسة عشر
 فريضة الاحسن الاثنا عشر فريضة فان الطهارة كافية والترتيب لم يفرض
 على الاصح كما في الخزانة بعضها فرائض خارجية يسمى كل كل مجيع بالشرط
 بالشرط فانها ما يتوقف عليه وليس جزءاً وبعضها داخلية يسمى بالركن
 المفتر بالجزء من الشئ انما الخارجية فثمانية من الفرائض وانما الحق الثاء بالعد

بيان الغرض

والتمييز مؤنث لانه اذ حذف جاز في العدد الوجهان وجاز ان يكون التمييز
 مذكراً كالا موزعاً انه يصلح للمذكر كما مر الوقت لغة نهاية الزمان المفروض لعل
 ولهذا لا يكاد يقال الا مفيداً كما قال الراغب وشرعاً ما عين الشارع لاداء الصلوة
 فيه من زمان وهو للجزء من الصبح الى الصلوع وللظهر وللجمعة من الزوال الى
 صيرودة الظل مثليه وهو المختار وللعصر منه الى الغروب وللغروب منه الى
 المحرقة والعشاء منه وللو تر الواجب لثاء خير الى الصبح وههنا اشكال من وجهين
 الاول ان الوقت ليس فعلاً من الافعال وكلامنا ولفظ المعنى اداء الصلوة فيه
 والثاني ان الشرط لاداء هو الجزء المسمى الاول من الوقت لكل الوقت فانه
 سبب الوجوب ان خرج الفرض من وقت والا فجزء المتصل بالشروع لا مطلق الوقت
 فانه طرف للمؤدى فيقع الاداء في اي جزء منه وتماه في التلويح وغيره
 وطهارة البدن اي تطهير جميع اعضائه بالفسل من الحدث والخبث المرى ولو مرة
 ومن غير المرى ثلاث مرات ولان فان التوالى في البدن كالعصر كما في الذخيرة
 والطهارة بالفتح مصدر طهر بركات الهاء والفتح افصح التثنية عن الانسان
 الحسية كالا نجاس وفي الحكمة مجاز والشرع جمع بينهما وبالفتح ما يطهر
 من الماء والبدن ما سوى الاطراف من المنكب الى الاكبية كما في المغرب والمقاس
 وغيرهما فالراس والعنق واليد والرجل يدخل في الحكم وانما اولنا لان الوضع
 فعل المكلف وقد يتضمن اللازم المتعدي كما في المعنى ولفظ الاشهاد يغني عن
 استثناء قد والمفهوم من الخماسين وكذلك كما فيما بعد وانما خالف غيره
 وقدم الوقت لانه لم يسقط بخلاف الطهارة فانها قد تسقط كما اذا جرح
 وجهه مقطوع اليد والرجل فانه يصلي بلا وضوء ويتم ولا يفيد على الاصح كما
 في الخزانة والثوب اي ثوب يصلي فيه ولو زائد على المستحب في الاختيار
 ويصلي في الثوب النجس عند الاضطرار والثوب لغة ما يلبس من القطن
 او الصوف او المخز او غيره ولا يطلق عادة على البساط والمسح والستر

تقليلاً

والعامة والفلسوة ولذا لا يدخل تحت الوصية واصله الرجوع الى الحالة
الاولى والمقدرة والعزل رجوع الى المقدرة والمكان اى موضع المصلح وجهته
في رواية فلا باس بالتجاسة تحت اليد والركبة كما لو فرش غليظة على نجس
وقام عليها او فرش الارض النجسة بلا نظيين ولو جلس على سرج نجس
فيه مخلوف وتجمع ما تحت القدمين لاما على الثوب والمكان وهو لغة
للتشيء والمستقر واعلم ان مقام التفصيل يقتضى ذكر طهارة الماء والاحمال
الطهارة مطلقا كالتبئة فانه لم يقل بنية الفرض والواجب والسنة والنقل
والخامس ستر العورة ولو بالماء او ورق الشجر او لطين ولا اعتبار ستر الظلة
والاطلاق دال على استراط السترة من نفسه ومن غيره الا ان العامة من
اصحابنا لم يجعلوا السترة عن نفسه شرطا كما في الكرماني والعورة الغليظة
القبل والذبر والمخففة ما سوىهما من غير الوجه والكفين من الخوة وموضع
الازار من الرجل ومنه من الظهر والبطن من الامة فان انكشف الربع
من المخففة ففسد واكثر من قدر الدرهم من المغلظة كما في الجلاي
فالتستر بالفتح تغطية الشيء والعورة سورة الانسان من العار المذموم ولذا
سمى النساء عورة والاحسن ان يصل الرجل في قميص ولا يرد سراويل وكذا
المرأة بزيادة حجاب استقبال القبلة بالكسرة لجهة اليمين وعرفا ماضيا الى اخو
من الارض السابقة الى السماء السابقة مما يحاذى الكعبة وهما قبلة الاهل
المسجد والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للافاق على ما قال بعض
المشايخ توسعة على الناس كما في الفايح وذكر في النظم ان المغرب قبلة لاهل
المشرق وبالعكس والمغرب لاهل شمال وبالعكس فاجهة قبلة كالعين يعرف
باحدالدين الاول الحارث المنصور بجماع الصحابة والتابعين فانهم
جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق والمغرب وقبلة خراسان ما بين المغربين
وكذا قبلة ما وراء النهر والثاني السؤال عن اهل ذلك الموضع ولو واحدا

فاسقا

فاسقا اذا ظن صدقه وعند هذين دليلين التجوم على ما حكم عن
ابن المبارك انا نجعل الجدي في الاستقبال خلف الاذن الميمى واليمنى وعند
فقد هذه الامور التحريم كما في الكرماني ولا باس بانحراف لا يزول
المقابلتة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مساسا للكعبة كما قال
صاحب التحقيق في حاشية الهداية والاستقبال كالاتي قال التوجه
نحو القبلة كما قال الراغب فالسنة للتاء كيد لا للطلب والنية بتشدت
وقد تخفف لغة العزم وشرعا الفصل الى فعلة تعالى وحده ومع اللفظ
افضل واحسن ان يقال اللهم اني اريد فرض الظهر والصلوة لله تعالى
والدعاء الميت او صلوة الوتر او الصلوة فيسترها الى وتقبلها متى في السن
والترايح والنقل يكفي مطلق الصلوة على الصحيح وقيل لا يكفي في الاولين
ولا يشترط العدد كما في المنية والخزانة والاطلاق مشعر باشتراطية
الاقتداء وذات تحريم الامام وينوي عند العامة اذا وقف امام موقف
الامامة وهذا اجود كما في النظم ونية الامامة كما قال الكرماني وابو حفص
الآن العامة يشترط ذلك الالهراء والشرطية تشير الى وجوب حضور
القلب عند التحريمة فلو اشتغل قلبه بفكر مسألة مثلا في اثناء الركعة
فلا يستحب الاعادة وقال الباقي لم ينقص اجره الا اذا قصر وقيل يلزمه
في كل ركن ولا يؤخذ بالسهولة لانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثوابا كما في المنية
ولم يعتبر قول من قال لا قيمة لصلوة لم يكن قلبه فيها معها كما في اللتقط
والخزانة والسراجية وغيرها واعلم ان حضور القلب فراغ من غير ما هو
ملا بس له وهو ههنا العلم بالفعل والقول الصادق عن المصلح وهو غير تفهم
فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ والتكبير لغة قول الله اكبر
فان التاء في الاصل الواحدة ويجوز ان يكون للمبالغة او النقل اذا كان بمعنى
اسم المفعول وشرعا قول الله اكبر فقط نحو الله اكبر وباللام فيها او التحن

او كبر

بالعمل

وعند أبي يوسف رحمه الله يصح الإبا لأولين ومحمد اشتراط الكلام التام وكه
عند بعضهم الإبا لأول الأولى فإن البواقي لم يكن فرضا وفي الشرطية
اشعار بانه لو كثر حدثا او حامل نجاسة او مكشوف العورة او قبل الزوال
او متحرفا فغسل فصل جاز ومن قال بالركنية لم يجز كما في الفتح القدير وبانه لو
بني على تحريمه الأربع الظهر او على الظهر ركعتيه والعصر او فائتة جاز لانه
لا يشترط التكبير لكل الصلوة وتماه في النية وفيه ولا لعل
ان النية قد يكون متأخرة على التكبير والفرائض الدخلة سبعة القيام
للجواب دون النفل لفة الانتصاب وشرعا استواء الشق الاسفل والاعلى
فالركن اصل القيام لا امتداده الا يرفعان الامام لو لم يطول القيام في
الشفع الثاني اجزائه لانه لا قراءة فيه كما في الاصل فالامتداد وانما يجب
بتحصيل القراءة كما في الاسرار لكن في التمر تاشي واختلفوا ان القيام
في حق الاحق هل يقدر بقدر القراءة وفي حق الاتي والاخر قد ثبت
آيات والقراءة اي قراءة اية قصيرة عند وطويلة عندها ولا يتناول
مادون الآيات كما ياتي ولا مثل فرض وان عند بعض اية لان القراءة ضم الحروف
او الكلمات بعضها الى بعض في الترتيل كما ذكره الراغب ولو اكتفى بالبسملة
لم يصح على الاصح لانه بعض اية وملك او اتمل السورة وان قالوا انها اية
لكن لم يثبت قراءنا يقينا كما ياتي والركوع الواحد لان اسم الجنس لم
يدل على العدد عندنا وهو لفة الانحناء وشرعا انحناء الظهر ولو قليلا
فلو خر كالجل اجزاء في ظاهر الرواية وعنه ان قرب من القيام لم يجز
فالطهانية لم يفرض خلافا لابي يوسف رحمه الله والستجود اي ادنى ما
يفطلق عليه السلام السجدة تين فان اسم الجنس يدل على العدد عند اهل الحديث
ففيه اشكال وهو لفة التذلل وشرعا وضع بعض الجبهة او الانف على ما
يجد شدته من الارض او غيرها بحيث لو بالغ لم يسفل راسه لكن لو اكتفى

بأنه لو كثر حدثا او حامل نجاسة او مكشوف العورة او قبل الزوال او متحرفا فغسل فصل جاز ومن قال بالركنية لم يجز كما في الفتح القدير وبانه لو بني على تحريمه الأربع الظهر او على الظهر ركعتيه والعصر او فائتة جاز لانه لا يشترط التكبير لكل الصلوة وتماه في النية وفيه ولا لعل ان النية قد يكون متأخرة على التكبير والفرائض الدخلة سبعة القيام للجواب دون النفل لفة الانتصاب وشرعا استواء الشق الاسفل والاعلى فالركن اصل القيام لا امتداده الا يرفعان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزائه لانه لا قراءة فيه كما في الاصل فالامتداد وانما يجب بتحصيل القراءة كما في الاسرار لكن في التمر تاشي واختلفوا ان القيام في حق الاحق هل يقدر بقدر القراءة وفي حق الاتي والاخر قد ثبت آيات والقراءة اي قراءة اية قصيرة عند وطويلة عندها ولا يتناول مادون الآيات كما ياتي ولا مثل فرض وان عند بعض اية لان القراءة ضم الحروف او الكلمات بعضها الى بعض في الترتيل كما ذكره الراغب ولو اكتفى بالبسملة لم يصح على الاصح لانه بعض اية وملك او اتمل السورة وان قالوا انها اية لكن لم يثبت قراءنا يقينا كما ياتي والركوع الواحد لان اسم الجنس لم يدل على العدد عندنا وهو لفة الانحناء وشرعا انحناء الظهر ولو قليلا فلو خر كالجل اجزاء في ظاهر الرواية وعنه ان قرب من القيام لم يجز فالطهانية لم يفرض خلافا لابي يوسف رحمه الله والستجود اي ادنى ما يفرطق عليه السلام السجدة تين فان اسم الجنس يدل على العدد عند اهل الحديث ففيه اشكال وهو لفة التذلل وشرعا وضع بعض الجبهة او الانف على ما يجد شدته من الارض او غيرها بحيث لو بالغ لم يسفل راسه لكن لو اكتفى

بالانف اساء عنده كما في الجلاوي وعنه وضع الجبهة فقط وهو قولها وبه
يفيق كما في الوقاية وذكر في النيف ان وضع الانف سنة وفي الخلاصة كونه الاحتياط
على احدهما بل عذر وفيه اشارة الى ان الخد والذق ليس محل السجود لارض
ولا سنة ولا باعد كما الكافي وغيره من المتداولات وذكر في الخلاصة انه لم
يجز السجود عليهما اجماعا فلا يعتد بكلام الكشاف ومتابعيه انما من محل
السجود والى ان وضع اليد والركبة والقدم ليس بفرض كما قالوا وفي الغنية
وغيره ان رفع القدمين مفسد على الصحيح وانما لم يذكر الانشقاق وهو فرض
عنده على الصحيح لانه لا يحصل ركن بعد حق لو ذهب من الركوع الى السجود
ونزع ما سجد عليه ولا يسجد على الارض بل ارفع الرأس جاز كما في الكافي و
الخامس الفقرة الاخيرة ركن في الواجب والتفعل والتفعل والاصح انها شرط
للصحة للخروج كالتكبير للدخول لا ترى لانه لو صلى الفركعة ولم يقعد
الا في خرص كما في الكافي وروى انها واجبة كما في النظم والتحفة وغيرها
والفقرة المروءة من القعود الجالس وهو من القيام كما في القاموس وثلاثة
الجلوس قدر التشهد او مقدار الشهادتين او ادنى ما يطلق عليه الاسم
كالركوع والاولا صح والاخيرة مؤنثة لاخير بمعنى الاخر بكسر الخاء ما يقابل
الاول ولحقه ربه عن الفقرة الاولى وقعدة الشفوفاتما واجبتان على ما
قالوا والترتيب وضع كل فرض من الصلوة في مقام يليق به فيما اتخذت شرعية
اي بين افعال المفرد ولم يتعدد والشرعية مستدركة في كل ركعة فيفرض
القيام ثم القراءة ثم الركوع ثم السجود وفيه اشعار بان الترتيب فيما
تعدد في كل ركعة كالسجدة ليس بفرض بل واجبا او في جميع الصلوة فيقدم
تقدم جميع الاركان على الفقرة الاخيرة وفيه اشعار بان الترتيب فيما تعدد
في جميع الصلوة ليس بفرض ركعة المسبوق واولئغ الخلو فيشير الى فرضية
الترتيب فيما اتخذ في كل ركعة وفي كل صلوة كالقيام والركوع والفقرة الاخيرة

والى ان الترتيب فيما تعدد في ركعة وكل الصلوة ليس بفرض واجب كالسجدة الاولى
 فيما اتحد وتعد شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع والسجود ليس بفرض
 كالترتيب فيما تعدد واتحد في كل الصلوة ركعة والفقرة الاخيرة وقد قالوا
 بفرضية كليهما واعلم ان ما ذكره من فرضية الترتيب مسألة مختلفة فيما
 فات في الكافي والخزانة والذخيرة ان الترتيب بين الاركان واجب وبشرح
 صاحب البواقيت وفي التمرناشي ان الترتيب في الافعال ليس بفرض وفي
 التنوير شرح التلخيص ان الترتيب فيما بين غير السجدين شرط على ما قالوا
 وهذا ينادي باعلى صوت على الاختلاف ويحتمل ان يكون اشارة الى الضعف
 كما لا يخفى على العارف بوضعهم ويؤيده ما قال العلامة القناري في شرح
 هذا الكتاب ان الترتيب ليس بشرط في الاركان والخروج من الصلوة بفعلها
 الاختيارى المنافي للصلوة عند ابى حنيفة رحمه الله على ما ذكره البردعي في كافي
 وغيره من محقق اصحابنا انه ليس بفرض عندهم لكن يفسد الصلوة عند
 وتم عندهما اذا عترضت قبل الخروج معان كوجدان الماء اذا تجسس ثوبه
 اكثر من قدر الدرهم ودخول الزوال وتغير الشمس اذا قضى الفجر وانقضاء
 مدة المسح وغيرها من المسائل الاثني عشرية لانهما مغيرة الصلوة
 فكانها وجدت وفي خلاصها كما في الزاهد وغيره **الباب الثاني** في
 اثنين او ثلثي واحد من الثمانية في الواجبات اى المفسدات الصلوة والتوفيق
 بانه ما يوجب السهو لا يخرج عن شيء فانه قد اتى ما لا يجبي من الواجبات جمع الراجح
 فانه قد جمع مطردا بالالف والتاء مذكر غير عاقل من الصفات كالحول
 الصافات والايام الخاليا اى جميع ما هو واجب في الصلوة وفيما ياتي
 وهي اى عددها احد لانه صفة مشبهة اصله وحذف من الوحدة الانفراد
 وانما اثر على اسم الفاعل الواحد لانه قلما استعمل في التثنية وعشر وعطف
 على الاقل لانه اكثر من العكس واعلم انهم اختلفوا في عددها انه سبعة او ثمانية

سبعة

الصلوة

او تسعة او عشرة او واحد عشر او اثني عشر او ثلث عشر او اربع عشر او عشرة
 او ثلثون او ثمانون والاصح السادس والثالث كما في الخزانة الفاتحة
 وسورة في الاولين والترتيب في المكرر وتعديل الاركان والفقرة الاولى
 والشهيدان والقنوت وتكبيرات العيدين والمجهر والمخافة والصلوة على النبي
 او التسليم **بعض الواجبات ما يعم افعال كل منها يشتمل جميع المصلين للتأكيد**
 كقفل الانسان اى المصلين كلهم ائمة او مقتدين او منفردين اجزاء او مرضى
 مقيمين او مسافرين ومن حمل المصل على المقتدين والمستفلف قد رده ما بعد
 وجميع الصلوة فريضة واجبة وسنة ونفل وهي ان الواجبات العامة
 سبعة ومنها اى بعض من الواجبات ما يختص ببعض المصلين وبعض الصلوة
 فيه تسامح فان المعنى يختص بعض منها الائمة وبعض المقتدين وبعض المنفردين
 في الفرض الواجب والسنة والنفل وهي اربعة عشر واجبا اما البعض العام
 الشامل لكل فلفظ التكبير اى انة اكبر والاكبر الا ان المشهور انه سنة وذكر
 في المستصغ ان في صلوة العيد واجبة كتكبير ركوعها للتحريم حال من التحريم
 بمعنى الحرز بالكسوف انه منع ما يحل خارج الصلوة فالتقاء للنفل والمبالغة
 الفقرة الاولى في الثلاث والرابعة في جميع الصلوات عند التيممين وقال محمد بن
 انها فرض في السنة والنفل والشهادة اى قرات التحيات لابن مسعود دون ابن
 عباس وابى موسى رضي الله عنهم في القنوتين في ظر الرواية والقياس ان يكون
 في الفقرة الاولى سنة كما قال بعضهم لان الاقوال زين الافعال فكانت احدا
 رتبة منها كما في الكافي والطهانية بالضم اسم من الاطمينان وهو لغة التلون
 وشرعا القراء مقدار تسمية في الركوع والسجود عند الطرفين في تخرج الركعتي
 وسنة في تخرج الجرجاني وفرض عند ابى يوسف والشافعي وفيه اشعار بانها
 في القومة والجلسة سنة وذاب الاجماع الا انه شد وصدا لاسلام تشديدا
 بليغا فقال انها واجبة عند الطرفين فيلزم السهو بتركها ويكفي اشد الكراهة عمدا

وطهانية مخ

ويلزمه الاعادة كما في النية وغيره ثم اشار الى ما اشهر ان السهو يتاخير
 الفرض والواجب فقال والخامس اتيان كل فرض موضعه اداء كل فرد من افراد
 فرض الصلوة في وقته الذي يه به بلواته خير فلو شك في القيام او القومة في الركوع
 او السجود وتكرر مقدار اداء وكونه فالسهو كما في الخزانة واتيان كل واجب كذا
 اداء كل واجب من واجباتها في وقتها اللائق به بلا شك فلو كرر الفاتحة
 ثم قراء السورة او شك في التشهد في الوضوء فشفة عن السلام ثم تذكر فسلم
 فالسهو كما في الخزانة والخروج من الصلوة المطلقة فلا يشك بسلم وهو
 الستة في صلوة الجنازة بلفظ السلام اى بلفظ هو السلام الاول فانه يخرج
 به عند عامة العلماء وقيل تسليتين كما في التحفة فلو خرج بلفظ اول
 اخر فالسهو وقيل لم يلزمه لانه ستة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يقال انما
 اللفظ اشعار بان المراد هذه الكلمة ويؤيده ما في التوازل وغيره انه لو اقتدى
 بالامام بعد السلام قبل عليكم لم يدخل في صلوة والسلام ان يقول السلام عليكم
 ورحمة الله والمعنى اني صرت كواحد منكم فخطا طوي في كما ان معنى التحريم اني فرغت
 عنكم فلا تخاطبوني على ما اشار اليه الشيخ الاسلام وفيه دلالة على ان هذا السلام
 للتنبيه على الخروج من الصلوة لا للتحية الحاضرة فيلزم الجواب كما قال العلامة
 النسفي في الكافي اما البعض الخاص من الواجبات فتعين الركعتين الاوليين
 من الفرض الثلاثي او الرباعي للقراءة اى قراءة القرآن من الفاتحة وغيرها
 وفيه تسامح اذ المعنى القراءة في الاوليين لكن في التحفة وغيرها انها
 في الاوليين فريضة على الصحيح من مذهبننا فلو قرأ في الاخيرين فقط
 كان قضاء فان الصلوة في الاصل ركعتان زيدت في الحضر واقرئت في السفر
 وتعين الفاتحة لهما فيه تسامح اى قراءة الفاتحة في الاوليين وفيه اشعار
 بوجوب كل الفاتحة وهذا عندنا واما عندها فالاكثر ولذا لا سهو فيها
 الباقي كما في الاهدى بانها لم يجب في الاخرى والاخر من وقيل واجبة والافصح

انها افضل من التسبيح والستوت بقدر الفاتحة او ثلث تسبيحا
 كما في التنقيح والفاتحة علم اتفاقى او وضعي كفاتحة الكتاب او
 اختصار منه في الاصل مصدر او صفة ولذا دخله اللام والتاء
 لالمعنى او للفرق او النقل والاضافة بمعنى من التبعية او البيانية
 بناء على معنى الكتاب واتصارها على مرة اى الاكتفاء من الفاتحة في كل
 ركعة بجزء من الزمان فالواجب مرة واحدة وفيه اشعار بان لا بد
 بتكرارها في التطوع كما في الكنز وضم سورة ولو قصيرة معها في الاوليين
 او كل فلو لم يضم جهر بها في الاخيرين على الاصح كما في الكافي والسورة بلا همز
 وهمزة الرفع وشرعا طائفة من كلامه تعالى يسمى باسم من الشارع و
 اقصرها الكثر ثلث ايات عشر كلمات وان كانت اعتدادا عشرين كلمة
 واكثر من اربعين حرفا فلو ضمت مع الفاتحة جاز بلا كراهة وانما بدء بالسورة
 لانها ستة في كل ركعة كما في الاختيار والنية وغيرها ويستحب ان لا يجمع
 بين سورتين في ركعة كما في الخزانة او ضم ثلث ايات قصيرة ولو اقتصر سورة
 نحو قوله تعالى ثم قيل كيف قدرتم نظر ثم عبس وبسر فانه است وان كانت عشر
 كلمات واكثر من خمس وعشرين حرفا والاية اصلها آية بالفتح عند البقعة
 والكسر عند الكوفية والتكون عند الفراء الا ان قلب العين خا في القياس
 وآية فاعلة عند الكسائي محذوف العين والقياس الادغام لفة العلامة وشرعا
 طائفة من كلامه تعالى لها اول واخر من الشارع بلا تسمية واما آية الكرسي
 فمفصلة فيها بيان الكرسي ويقال الآية على ما دل على حكمه سواء كانت آية او سورة
 او جملة منها كما قال الراغب وآية طويلة معها اى مع الفاتحة معادلة لا قصر
 سورة نحو من يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يخمد الله عفو راحما
 فانه احدى عشرة وان كانت عشرين كلمة واكثر من اربعين حرفا او اطول كآية
 الكرسي فانها اكثر من الاقصر مرات ولذا لو نصفها في ركعتين معها جاز بلا كراهة

والخامس تقديم الفاتحة عليها أي السورة أو الآيات الثلث أو الآية الطويلة
وهذه الواجبات الخمس يجب على من يفرض عليه القراءة من الإمام والمنفرد فليجب
على المقتدي والآخر والآخر كما في الجارح وغيره والقنوت في الوتر أي الواجب
في جميع السنة ولو مقتدياً في رمضان في صلاة الوتر الدعاء المطلق والدعاء
الموقوف اللهم انا نستعينك اللهم اهدنا في من هديته إلى الحق والكرام فان
امتداد زمانه مثل الاشتقاق أو البروج أو كليهما أو الأول الصحيح كما في التحفة
وليس فيه دعاء موقفاً أصلاً أو سوى ما ذكرناه على الخلاف ومن لا يجزئ الدعاء
بقوله ثلاثاً اللهم اغفر لي أو يارب أو ربنا الآية على الخلاف وهو مختار
مشايخنا كما في الذخيرة وغيره وأطلاقه مشعر بنحوان الجهر والخاف في المنفرد
وغيره لكن المنفرد بخاف ولا رواية عن الإمام في الإمام وقال أبو يوسف
بجهر وعن محمد بخاف وعنه يؤمن المقتدي وقال بعضهم القنوت طويل القيام
دون الدعاء كما في الزاهد في القنوت في الأصل الدعاء والوتر بالكسر عند التيمم
والقيس وبالفتح عند أهل الحجاز الفرد يقال وتر الصلوة أي جعل ذلك وترًا
أما واحد أو ثلث كما في المشاركة والجهر في موضع جماعة أي إسماع الإمام غيره
وأوصيت أحال كونه مجموعاً مع ما بان يقتدي به في الجهر والعشائين أداء وقضاء
والجمعة والعيد والكسوف والإستسقاء عندها والتراتيل والوتر وتطوع الليل
كما في الجارح وغيره وذكر في الكافي أن يجهر أفضل فيها وفي القنوت أن يجهر أفضل
فيما وراء الفريضة وإنما قيد بالإمام إذ السنفد اسمع نفسه أو غيره وأسر القراءة
فإن لم تحرك لسانه لم يجز كما في الجزالة والأطلاق مشعر بأنه لا يقيد بمجاوز
به الصلوة وهذا ظروري وعنده التقييد به وعن الشيخين أكثر الفاتحة
كما في الزاهد في الخوفات بالفاتحة أو بعضها بجهر بالسورة أو الباقي كما في المنية
وذكر في الخلاصة أنه يجهر بالكل لكن لا يجزئ فوق حاجة الناس والاعتساق كما
في الكشف والجماعة بالفتح المجمع والجهر في الأصل ظهور الشيء فإظهار الحاسة البصر والسمع

كما في

كما في المفردات وفي الشرع إسماع غيره وقال الكرخي هو نوعان أدنى
واقصى إسماع نفسه وغيره والأول أصح والخاففة أي إسماع الإمام نفسه
لا غير وقال الكرخي أنها تصح الحروف والاعتماد على الأول لأن الثاني
ليس بقراءة بل بحجة كما في الجزالة وهي لغة أسرار النطق كذلك أي جماعة
في موضعها من الظهر والعصر والحسوف وتطوع النهار والباقي من الأحكام
مشترك فلا يفيد والكلام من المقامين يشير إلى أن الجماعة غير واجبة بكنة
موكدة إلا أن عامة المشايخ قالوا بوجوبه فأقولوا السنة بالوجوب كما في
فتح القدير وقال الطحاوي وجماعة أنها فرض كفاية كفصل الموق ولا ينبغي
أن يختلف عنها وفي الحديث لو كان المقتدي واحداً كان لكل واحد منها بكل
ركعة ثواب مائة صلاة والتفصيل في الروضة وانصت المقتدي وقت قراءة الإمام
أي إسماع المأموم إلى قراءة إمامه مع ترك الكلام زمان قراءة إلا أنهم قالوا
أن القراءة إن كان فرضاً على القاري فقد فرض الاستماع على السامع منه الأثرى
أن القراءة لما كانت فرضاً على جبرئيل فرض الاستماع على النبي عليه السلام ولم ترفع
على السوت في فلم يفرض الاستماع على السامع منه كما في التفسير والكشاف وغيره
وفيه اشعار بأن قراءة المقتدي مكروهة كراهة التحريم ولا خلاف في الجهرية
ولما في السرية فلا يكره الفاتحة عند محمد والأصح الكراهة المروية عن ثمانين من
كبار الصحابة رضي الله عنهم والانصات مأخوذ في مفهوم الاستماع والتسكوت كما
قال الراغب والمقتدي كما لما هو شامل للمدرك مدرك الكل والحق مدرك الأول
فأنت البعض والسبوق فائت الأول مدرك البعض كما ياء في الإمام المقتدي
وليس بصفة فأنه اسم موضع لذات ومعنى معينين كالزمان والمكان بخلاف
نحو المقتدي فأنه الذات فيه مهمة والعاشرة متابعة الإمام أي تبيان المأموم مثل
فعل الإمام على وجه فعل من أجل أنه فعل حتى ولو لم يكن مثله كالقيام والقعود ولم يكن
على جهة بيان فعل أحدهما واجبا والآخر نفلا ولم يكن لأجل بيان يصلح الظهر

كسوف نخ

كاسم الزمان ع

فلم يلزم لكل سهو سبحة على حدة والتجود والحمدان لم يدل المصدر على العدة
 كما مر وسببية المضاف اليه يشير الى انها لم تجب بالعدد لان اتمه اعظم
 ولم يجزه السجدة بل التوبة ويستثنى من صورتي ترك الفقرة الاولى
 او التفكر مقدار ركن عامدا وذات سبحة الفقرة السهو كما في الزاهد وهي
 سجدة ثان بعد سلم سمي بالصلوة وقعدة وتشهد وسلم سمي بالسهو والكل
 واجب وفي رواية ان القعدة هذه هي الاخيرة واليه ذهب الكرخي وقال هذا
 قول محمد على الامام وتابعيه وعلى المنفرد بترك واجب اي بترك الامام
 او المنفرد بكل واجب من الواجبات يكون في ضمن الصور الثمانية الاولى اي سبق
 من السنة من الواجبات القسم الاخير الثاني الخاص ببعض الاربع عشرة
 فالسهو بترك القراءة في احدى الاولين او الفاتحة او الاقتصار على مرة
 او ضم سورة او تقديم الفاتحة والقنوت في الوتر او الجهر والخافتة وفيه اشكال
 بان التبرك لم تجب بترك الواجب من الصور الست وهذا مستقيم في الاضطرار
 والمتابعة وسجدة السهو فانه لم تجب في الاولين على المرتبة وفي الاخير على الامام
 الا التوبة واما في البولي فواجبة لكن الصلوة تنوب عن التلاوة في راي
 ولم يسجد في تكبيرات العيد للفتنة كما ذكرنا والقسم بالكسر لم من القسم بالفتح
 لغة الجزية وعرفا ضم مخضرم مشترك وسجدة السهو على الامام او المنفرد
 بترك الواجب في جميع الصور الواجبات من القسم الاول العام السبعة فالسهو
 بترك لفظ التكبير في الترتبة او الفقرة الاولى او التشهدين او الطمأنينة في احد
 في احد الركوعين او تاء خير الغرض او الواجب والسلم وقد بينا الاختلاف
 في بعض من القسمين فالصور جمع الصورة وهي لغة النوع كما في القاموس
 ثم اذ حكم باب الطمأنينة لان فيه خلافا مشهورا وجعله من باب تأكيد الشيء
 بما يشبه نقيضه مبالغة في حكم وجوبها فقال الا في صورة الطمأنينة فانها
 لا تجب السهو بتركها ان مكر ولكن لا يمكن فيجب السهو بتركها فانها واجبة للغير

الطمأنينة بتركها

الاحسن

الاحسن بغير فان الائم لم يدخل عليه ذكره الرضى وغيره والمعنى ان الطمأنينة
 واجبة لاجل تحصيل غيرها وهي في فضيلة الركوعين لا ليقينها كما في الواجبات
 وكل ما هو واجب لغيره فيجب السهو بتركها والحاصل انها شرعت لكمال
 غيرها وما شرع لكمال غيره غير واجب ان كان سنة كما قال الجرجاني
 وواجب ان كان واجبا كما قال الكرخي في الطمأنينة وهو الاصح كما في العيون
 فتأمل في هذا المقام فانه من منزل الق الاقدام واعلم ان الاكثر في مخاطبات
 الفقهاء استعمال قياس الدليل الذي حذف صفرا نحو الاصدقاء ناصحون
 حذر عن الطويل دون قياس الضمير الذي حذف كبرا ولو صوحها أو تسمل
 في مخاطبات الناس **الباب الثالث في السنن** بحركات السنين جمع السننة
 سواء كانت من السنة الهدي وهي اكثر منها ما يتعلق بتركها اتم او كراهة
 او اساءة او سنة الزوائد وهي اقل قليل منها ما يتعلق به لا بأس وهي سبعة
 وعشرون سنة فتأنيث العدد بخذف التميز كما مر واختلفوا في عددها
 احدى عشرة او اثنا عشرة او عشرون او ثلثة وعشرون او سبعة وعشرون
 او اكثر والاصح الثاني ما في الخزانة من رفع اليدين خذاء الاذنين ووضع
 اليدين على الشمال تحت الشرة والشناد والتعود والبسمة وأمين وتسميع
 الامام وتحميد المقتدي وتكبيرات الانتقال وتبديحات الركوع والتجود
 والانحراف عند التسليم وما سواها ادب وهذا كثير العام منها والائم
 للعهد سبعة عشر وهي رفع اليدين بان يكون اصل الكف الى المنكبين و
 اصول الاصابع الى الاذنين ورفوها الى الراس كما في الكافي في وقت الترتبة
 يرفعان اولافان ترك فالائم وقيل اذا اعتمد كما في المحيط وفي الجلال في غير
 انه ينشأ استقبال باطن الكف الى القبلة والمحاذات ورفعها في القنوت
 والوتر وفي تكبيرات العيدين ونشر الاصابع وبسطها اتمه اي وقت هذه
 الافعال فاستعار من الاشارة الى المكان وهي بفتح الشاء واليم مشددة

في الوتر

وهاء السكت التي هي هاء الزائدة في آخر الكلمة بحركة غير اعرابية موقفا
عليها لبيان تلك الحركة تدرج في الوصل الا اذا اجرى مجرى الوقف وفي شرح صحيح
مسلم ان ثم بلا هاء يدل على المكان البعيد وبها على القرب وفيه اشارة الى انه لا
يفرج بين الاصابع كل التفرج ولا يضمها كل ضم والى انه يقبض او لا كما في الخزانة
والاصبع مثلثة الهزة وقد يذكر كما في القاموس والثناء اسم من الانشاء ذكر الخيز
وعرف ان يقول سبحانك اللهم الخ وفيه اشعار بانه يثنى المقدي كفيه في السرية
والجهرية بلا تفصيل عند بعضهم كما التمتة وذكر في الروضة انه اثني في الجهرية
عند الفاتحة بالاتفاق وعند السورة على قولاني يوسف والاصح انه يثنى في السرية
لا في الجهرية كما في المضمرات ووضع اليمنى على الشمال كما في الصل والمعن على المختار
انه يضع باطن كفة اليمنى على ظاهر كفة اليسرى ويقبض الرسغ بالابهام والخص
واضعا المتوسطات عليه تحت الشرة والصدر فانه سنة كما في الكافي والجلاني
وتكبيرات الانتقالات اكل تكبيرة عند كل انتقالات من ركن او اليه حتى التكبير
عند لقوت فانه ينتقل من ركن القراءة وقد مر انه قيل واجب والاطلاق مشعر
بانه يكبر عند الانتقال من الركوع الى القومة كما في المحيط وعليه يدل حديث البخاري
وقد تواتر العمل به من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا بل انكار كما في شرح الآثار
الا ان اكثر المتداولات سيما المتون خالية عنه وفي العمان ليس فيه تكبير
وتسبيح الركوع ان يقول فيه سبحان ربي العظيم فالاضافة عهدية ثلاثا من المرات
وقبل انه واجب في وضوء عن محمد ان تركه مكروه كما في النهاية وغيره واخذ كنيته
في الركوع اي وضع الراحتين من اليدين الى الركبتين متكنا بهما عليه ما حال
كونهن غير مخبات كالقوس فان الوضع سنة كالاستقامة وكذا ذكره الترمذي
ومن السنة ان يحيا في عضديه ملصقا كعبية مستقبلا اصابعه كما في الزاهد في تخرج
الاصابع فيه اي تغريبها في الركوع دون غيره والقومة لغة الانصباب وشيعة
انصباب الشق الاسفل والاعلى بحيث يقيم منبوبة بعد الركوع والجلوس بالفتح

لغة القعود الواحدة وشريعة القعود بين السجدة تين بحيث يطمين مقرا
وجه اليسرى قاعا عليه ناصبا اليمنى كما في الجلاني وذكر في المسعودية انه
يضع الركبتين على كفا الركبتين والتجدي على بعة اعضاء الوجه واليدين
والركبتين والقدمين والخمسة احسن فان وضع الوجه والقدم فرض
كما في الكافي وغيره والعضو بالضم والكسر كالحم وافرد تسبيح السجود
ان يقول فيه سبحان ربي الاعلى بالاضافة ثلاثا من المرات وقد مر الخلاف
في تسبيح الركوع والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الكمال فيضم الصلوة
على الال الى صلوة عليه وسلم والا فقد نقص الصلوة عليه لصلوة والسلام
واللام في الصلوة عهدية فيشير الى ما هو المعروف وانما اصلنا على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم عليهم السلام لانه حين اتم بناء البيت دعوات الحجاج بالرحمة
فكانيناهم بذلك ويجوز ان يراد بالصلوة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
كما دل عليه كلام الاصل بعد الشهاد قبل السلام المخرج عن الصلوة من
كل الوجه فلا يصل الا قبل السلام السهوي فلا يصل في القعدة الاولى
والثانية قبل الصلوة ويصل في الثانية في الصلوة في السهوي جميعا
وقيل يصل قبل الصلوة عندهما وفي السهوي عند محمد والا في الصحيح كما
في الكافي والثناء اي دعاء الله وسؤاله وقرق بعضهم بينهما ان الذي المفضل
فله الاجابة والسائل المختار فله المشيئة كما في المشارق بعد اي الصلوة
وانما ذكر لان المؤنث غير حقيقي او غير مرتب على المذكور لنفسه لا على نفسه
فيكون اللام صلة لا تعليل وجميع المسلمين اي كل فرد منهم بان يقول
اللهم اغفر لي ولوالدي وجميع المؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات
اللهم ربنا انت في الدنيا حسنة وانا لا اللهم اصلح امري واصرف عن شر
كل ذي شر اللهم اشغلني في طاعتك وطاعت رسولك الى غير ذلك
بما يشبه الكتاب والسنة لا غير وانما لم يخص الوالدين كما خص

غيره لانه يحتاج الى استثناءهما كافرين ولعله انما لم يقل المؤمنين كما
في السابق تنبيهها للفتاوى والاسلام لغة الانقياد المتعلق بالجوارح كما
في المشارق وشرعا على نوعين دون الايمان الاعتراف باللسان وان لم يكن
له اعتقاد به بحسن الدم وفوق الايمان وهو الاعتراف مع الاعتقاد بالقلب
والوفاء بالفعل كما في المفترقات وما قيل ان الايمان والاسلام واحد فمناه انما
اذا ذكر لمعنا والافعال مراد من الايمان التصديق الباطني ومن الاسلام الطاعة
الظاهرة وعن بعض المشايخ ان الايمان تصديق الاسلام والاسلام تحقيق
الايمان كما في شرائع التاويلات والسلام بمنته وبسيرة اى جانب يمين وسارفيه
تسبح فان السلام له خمسة سنن وان يسلم تسليمين وان يلتفت الى الجانبين
وان يكون باللفظ المعهود وان ينوي من فيهما من الحفظه والرجال والنساء
فيهما والامام ان كان من يمينه او يساره وان كان بمحضه ففي الايمان كما
في الجلائى وان يكون الثانية اخفض من الاولى كما في الخزانة والخاص بالبعث
عشرة من السنن ووجه التاء قدم من جه الامام اى اسماع القوم بالتكبير اى تكبير
وان كان كونه ذكر اى وجبا لمخافة لانه الاصل في الاذكار الا انه امتنع لما منع
اقوى وهو التنبيه لمن خلفه بانتقاله من شرط اركان وجوده على ما يمنع
وجوده على آخره وجب الحكم على خلافه الاولى كما قالوا الا انه يقتضى وجوب
الجهرية صريح في كشف المنار ومقارنة المقتدى تكبير الامام للتحرمة اى
مجازاة تكبير تكبير امامه وتيدركه فضيلة تكبيره الافتتاح عنده وقال ابو عبد
بتكبيره مثلك يوصل الى الله براء اكبر وقال الشيخ الاسلام ان قوله اوف
واجوز قولها ارفع واجوز كما في الحقايق وقيل اذا ادرك الركعة الاولى فقد
ادركها وهو الصحيح كما في المضمرة ومتابعة له اى متابعة المقتدى الامام
بطريق المحاذاة كما ذكرنا في سائر افعاله اى باقى افعال الامام عنده وقال ابو عبد
افعاله بافعاله على ما قال الامام الترخيسة وشارح الشيخ الاسلام الى ان المحاذاة

والا

في الانفا افضل بالاجماع كما في الحقايق وسائر البواقي لا الجميع كما توهم
جماعات كما في القاموس وفيه مكره فشرح المحقق المختصر والتقوذا يقول
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم مرة في الركعة الاولى لا غير شهادة الازم
واخفاؤه اى التقوذا والخامس التسمية ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم مرة بعد
اى بعد التقوذا فيه اشعار بان التسميم تسبق الا فى الركعة الاولى وهذا رواية
عن ابي حنيفة رحمه وعنه في كل ركعة قبل الفاتحة وهو قول ابي يوسف قال الدقاق
انه قول اصحابنا كما الحيط وعليه الفتوى كما في المضمرة والاولى تركه بعد وبانها
ليست من الفاتحة واكثر المشايخ على انها من الفاتحة كما في الحيط والذخيرة والفتاوى
والذاهدى وغيرها وقال الكرخى لا عرف القرح بها من مقتضى اصحابنا والامر
بالاخضاع دليل على انها ليس من القرآن وذكر ابو بكر رضي الله عنه انها آية في حق
في حرمة المستردون جواز الصلوة ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتلويح انها
ليست من القرآن في الشهور من مذهب ابي حنيفة رحمه نعم قد ثبت ذلك من مالك
واخفاؤها اى التسمية والجهر بها مكره كما في الحيط وغيره وذكر في الحيط
الكشاف الخفيفة قد اجتمعوا على وجوب اخفائها في الصلوة وهذه الاربعة
اى التقوذا والتسمية واخفاؤها للامام اى سنة في حق الامام القادر على القراءة
وكنتى المنفرد الاثم من المسبوق فلم تسبق في حقهما ائمين او خوسين والذاتين
اى يقول الامام والمنفرد ائمين بالقصر والمدة وتخفيف الميم وكذا انشد يد حافظه
وان كان مفسدا عندها الكثرة غير مفسد عنده وعليه الفتوى وهو توجيهين
يعني هينين بمعنى ايم او هينين باب كما في المضمرة وذكر الرضى انه سترى ابي تقابيل
بنى على الفتح وخفف بحذف الالف ولا منع ان يقال اصله القصر ثم المدة ومعناه
افعل سرا اى اسرار الله اى الامام والمنفرد في الجهرية والسرية في فكر الجهر
ويستر المقتدى في الصلوة الجهرية لا السرية وعند بعضهم يؤمن ولو في الظن
والهم اذا سمع ولا الضالين كما في فتح القدير والتسميع ان يقول حالة الانتقال

سمع الله لمن حمده بالسكون للامام فلا يحد ولا يجمع بينهما والمستحبات
عند تسميع الامام التحميد ان يقول ربنا لك الحمد فلا يسمع ولا يجمع والمستحبات
الجمع بين التسميع والتحميد في الانتقال وقيل التسميع عند الانتقال والتحميد
عند الاستواء وقيل عند الاخطاط والاول الصحيح كما في المنيّة والعاشر
افتراض جملة اي بسط الكعب وما تحته على الارض والرجل من الورك
الى اطراف الاصابع اليسرى للجلوس عليها اي على بعض الرجل وهو مؤنة
سماع مع نصب بعض رجله اليمنى موجه نحو القبلة اصابعها كما في المبسوط وشرح
الطحاوي واصابعها كما في الكافي والتحفة وهذا في الفرض واما في النفل فتفقد
كيف يشاء كما لمريض كما في الذاهدي في القعدة الاولى او الثانية الفضلانية
او السهووية للرجال مستدرك بتذكير ضمير الرجل مذكور من بني آدم
بلغ حد البلوغ وفي القعدة للنساء جمع النسوة اسم جمع للزوجة مؤنث
من بنات آدم بلغت حد البلوغ التورك ان يجلس على يتيها اليسرى
مخرجة رجلها من الجانب الايمن لا اليسرى الباب الرابع في المستحبات
جمع المستحبات كما مر وهي ثلثة وعشرون مستحبات وفيه ثلثة عشر كذا ذكره
ولحق كثير من ما لم يذكره هنا بل في المباح كما ياتي وقد اشرنا الى قليل من هذين
ههنا العام اربعة عشر مستحبا ترك الالتفات وهو ان يلوي عنقه حتى
يخرج من جهة القبلة وجهه دون ساير جسدي يمينا وشمالا اي الى جانب
يمينه وشماله اما لو نظر مؤخر عينه يمينا وشمالا فلم يكن من الالتفات
في شيء لانه صلى الله عليه وسلم فعل مرة بعد اخرى والاحسن ترك الطرفين قال
الراغب التفت فلان اذا عدل بوجهه كما قيل اي مثل استجاب قال بعض
الشافعية واثاربه الى ضعفه فانه عدا الالتفات محرما فتركه يكون فرضا
وقيان اكثر المشايخ عدا وانفسه مكروها وجعلوا تركه كناية عن المنع
المامورية المستحبة وهو ان يكون نظره في القيام الى موضع سجوده وفي الركوع

الى الظهر

الى الظهر قديمه وفي السجود الى اربعة افعه وفي القعود الى جبهه وفي التسليمه
الاولى الى كتفه الايمن وفي الثانية الى كتفه الايسر كما في الكافي وغيره وتفطية النع
بالفتح وتخفيف الميم وقد يضم مع تشديد ها اي ستره بالسنة ثم بالكم او اليمين
ظهرا وبطنًا وقيل باليمين في القيام وفي غيره باليسار كما في الزاهد وغيره
عند غلبة التشاوب بالواو في النسخ التي رايناها والصواب المنع بعد الالف
وهو التفسر الذي ينفخ منه الفم لامتلاء وكدورة الحواس كما في الغاية وفي
اشعار بانه لا يغطي بلوغه والغلبة والاكراه كما في الخزانة ورفع السعال
بالضم مصدر سعل كصر وهو حركة يدفع بها الطبيعة اذى عن الرية وابقبل
بهما ما استطاع والطا فان اضطر فيه فلا باء سبه وزيادة القراءة
اي زيادة غير المفاتيح على ثلث ايات من القرآن الا ان لو قراء اربع ايات
من سورة لزم ان يكون مستحبا وهو مكروه لان السنة هو السورة الثاثة
كما مره الا ان يقال هذه القراءة ذات وجهين وانما قال الزيادة ولم يقل
المزيد لان ما قراء صار فرضا ولو كل القرآن كما في النظم وغيره والخامس ترك
القراءة اي تبين حروف القرآن وتوفية حقها بلا اسراع في وقت ضم بعضها
الى بعض لصلوة الفرض بقراءة اللام ففي الفرض يقرأ على التؤدة وفي التراخي
بين التؤدة والسرعة وفي النفل ان يسرع لكن على وجه لا يتغير الكلمة الا
تركان الامام كان مختم في ركعة في ليلة وينبغي ان يفتح ويختم على آية النعمة
او النعمة او الجنة للتبشير على صالح الاعمال والالتفات على حسن المال كما في المفردات
وتسوية الرأس بحيث لا يكون رافعا ولا خافضا فلو خفض قليلا كان ظروفي السنة
كما في المبسوط مع الظهر المستوي بحيث يستقر عليه قدح ماء باعانة اللام في وقت
الركوع المسنون والجلاني قد عذ ذلك من السنة فقال ويكره ان يطوى او يرفع
رأسه الى السماء ووضع ركبتيه اي اليمين ثم اليسرى كما في الركضة ففي الكلام
تساع قبل وضع يديه اي يديه اليمنى ثم اليسرى كما في الكافي وفي المنيّة يكره

وضع اليد ثم الركبة إذا كان ذا خف كما في الحقائق وفيه دلالة على أن هذا
الترتيب سنة كضم الفخذين ووضع الركبتين كما في الجلازى ووضع يديه
قبل الأنف هي اسم ما صلب دون ما لأن من الأربعة ولذا لا يكفي أن يسجد
عليه كما في المحيط ووضع الأنف قبل الجبهة فان الأصل أن يضع أو كما كان
أقرب إلى الأرض كما في المضمرات وغيره لكن في التحفة أنه يضع أنفه ثم جبهة
وقيل يضعها معاً والاحصر وضع ركبتيه ثم يديه ثم الأنف ثم الجبهة
للتجويد وعلى عكس ذلك الترتيب فيرفع الجبهة ثم الأنف ثم اليدين ثم
الركبتين فان الأصل أن يرفع أو كما كان أقرب إلى السماء الرفع للقيام
أي الانتصاب بالشق الأسفل والأعلى فيشمل الرفع للقعود ولذلك
أجل الكلام فلم يشك برفع الركبتين وفيه إشارة إلى رفع المسنون
فانه لو رفع بحيث يكون إلى الجلازى أقرب جاز والتجويد أي وضع الجبهة
بين اليدين بحيث يكون إلهاماً هذا ذنبه كما في الكرماني وذكر في
التتبع أن وضع اليدين خذاء المنكبين أدب وفي الجلازى أن ذلك التجويد
والعاشر توجيه أصابع يديه أي توجيه رؤسها بان يضع الراحة على الأرض
ورؤس أصابع رجليه بان يضع صدر القدم مع بطون الأصابع على الأرض
محو القبلة فان انحراف الأصابع مكروه كما في الخزانة ويؤداه ما ذكره الجلازى
أن هذا التوجيه سنة وفي المقدمة يستحب أن ينظر في التجويد إلى أنفه
وترك مسح التراب والحشيش وغيره من وجهه وغيره والوقوف بفحطين
رشح الجلازى قبل السلام أي قبيلة فيكون في ظل الصلوة مستحباً بالطلب
الأولى وفيه اشعار بان تركه مكروه والمسح سنة والى الله وجود الفهر
وعدمه ستان وليس كذلك فانه لو كان يفر استحب المسح قبل السلام كما في
الخزانة والفصل الحاضر بين الشيئين والتعيين قال بين القدمين من أن
الرسغ إلى ما دون ذلك من الرجل قد رادع أصابع من اليد متوسطة

وقدر الشيء بالسكون مبلغه وإن يكون مساوياً لغيره وترك التاء عن
العدد أحسن في القياد لملاحظة الخشوع واحترز به عن حال الركوع وغيره
كما ترى ووضع يديه اليمنى واليسرى على خدييه موجهها أصابعه نحو القبلة
مفرقة كما في النظم وعن محمد بن يحيى أن يكون أطراف الأصابع عند الركبة
وفي الجلازى أن ذلك الموضع سنة والفخذ بفتح الفاء وسكونها وكسر
ما بين الساق والورك في القعدة الأولى والثانية وتحويل وجهه أي نقله
يمينه ويسرة بحيث يرى بياض خده الأيمن واليسر وقد تران التحويل
سنة عند التسليم قبل التسليمتين فيحوي أو لا ثم يسلم كما في بابك
رحمة الله من الحقائق المنظومة والخاص من المستحبات تسعة رفع يديه
الأحسن رفع اليدين لملاحظة النساء الآتية والمعنى رفع أيها اليدين
فيما يستن الرفع فيه من التكبير للتحفة والقنوت والعيد من خذاء شحمية
بالكسر والفتح أي مقابل اليدين من أسفل الأذنين للرجال وقد تر
التحقق وكونه سنة واليه إشارة في كلمة كالنصرح بالاستحباب و
خذاء المنكب بفتح الميم وكسر الكاف مجتمع راء من الكتف والعضد للنساء
في رواية عن أصحابنا وعنه أنها كالرجل وبه أخذ بعض المشايخ وقيل خذاء
تدبيرها والأول أصح كما في المحيط وقيل الأمة كالرجل كما في الزاهدى ووضع
اليدين تحت السترة مما بقي من القطع للرجال لانه من سنن المرسلين وقد تر
ووضعها على الصدر للنساء وأخراج الكفين من الرسغ إلى أطراف الأصابع
كما في القاموس ويؤيد ما في الرواية من إخراج اليدين من الكفين عند التحرمة
للرجال وفيه اشعار بان إدخال الكفين فيهما مستحب للنساء والعكس بدعة
كما في الترغيب وغيره والقراءة في الفرض على قدر المروءة عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وأصحابه رضي الله عنهم فيقرأ المقيم المفضل في الفجر والظهر أربعين آية سوى الفاتحة
وفي العصر والعشاء نصفه وفي المغرب خمس آيات وستا والمسا في الأولين

وتحويل الوجه نحوه

مثل الطارق وفي البواقي مثل الاخلاص كما في الجلائ وفي الاصل انه يقرأ على وجه لا يؤدى الى تقليل الجماعة وفيه اشعار بان المنفرد مختار بين المروي وغيره والاولى ان يقرأ في الاختيار ما هو الاكثر في تحصيل الثواب وفي الفرقة بقدر الحال كما في الخزانة والخامس زيادة التسميات في الركوع والتسبيح واما جمع المصدر لانه اريد الصفة والاسم وكلها شايع على الثلث الا حسن اسقاط الالف كتابة وتراكم الخمس والسبع والتسع وفي الزاوي الخمس اوسط والسبع اكل للمنفرد فالامام لا يمل القوم فيقول ثلاثا واربعاً او خمسا على قدر تمكّنهم من الثلاثة كما في المحيط وابعاد الضميمة اي عضد بضم الفاء وسكون العين وقد يضمن من البطن والجنب في الركوع والتسبيح الا اذا كان في الصف فانه قد يؤذي به احداً وابعاد البطن من الفخذ والفخذ من الساق ما بين الكعب والركبة والساق من الارض بان يضع بطون الاصابع على الارض ويضبط القدم في الركوع والتسبيح فالاول متعلق بالاولين والآخر بكل للرجال والعكس بان تضمن الضميمة الى البطن والبطن الى الفخذ والفخذ الى الساق الى الارض فيهما للنساء وهذا الابعاد ستة كما بعد الذراعين من الارض كما في الجلائ وقراءة الفاتحة بعد الركعتين الاولين اي في الاخرى والاخرين للمفترض ومن المستقل والتاخر وما في حكمه على الراي فانها واجبة في جميع الركعات في المشهور فانها غير مستحبة بل سنة او واجبة في غير المشهور من الروايات وقد مر والمتبادر من هذا الكلام انها تقرأ بنية القراءة وقد قال علماءنا انها تقرأ بنية التناء وعن عائشة رضي الله عنها على وجه التناء وفي غرب الرواية انها لو قرأت بنية القراءة ضم اليها السورة كما في الزاهد في التسمية قبل الفاتحة في كل ركعة لمن سنة التسمية له من الامام والمنفرد وفي الاول اشارة الى انها مستحبة وفي الاخر سنة وعند المصنف المختار الاول

وعنده غير

وعنده غير الثاني وقد مر وفي المتوسط اشارة الى انها لا تستحب ولا تنهى بين الفاتحة والسورة وقد مر كما في الكشف وعنه انه يسمى وعن محمد بن لا يسمى الا في السرية كما في المحيط وذكر في العيون ان بجهر المنفرد ادب وانتظار المسبوق الذي لم يدرك اول صلوة اما بالسكوت او بتكرار التسميات او بالصلوة عليه السلام او بالدعاء كالامام وهو الصحيح كما في الخاتمة او بالتسبيح في التشهد وهو الصحيح كما في الخلاصة فراغ الامام عن صلواته بالتوجه الى القوم او بالقيام الى الستة او غيره من الاعمال فلو قام الى قضاء ما سبق قبل ذلك فقد اساء الا اذا كان مصلي الجهر والجمعة والعيد من اوصحاب الحج والماضي اذا خاف خروج الوقت كما في الخزانة وغيره ويسمى ان يقرأ المقتدي في مكانه اذا سلم الا ما حتى يقوم او يتوجه الى القوم ويعمل الامام بالقيام او بالتوجه اليهم اذا سلم وان يصلي على الارض او ما انبت ولا بأس بان يصلي على البود وسائر الفرش **الباب الخامس في التسمية** اي جميع ما يحرم في الصلوة قطعاً كان او ظنياً وفيه نظر من وجوه الاول انهم لا يريدون بالحرام المطلق الا القطعي والثاني انه ترك ما يصدر ببيان كغيره كاطالة الركوع لا دراك الرأس وقراءة الشيطان مكان الرحمن وغيرها والثالث ان ما عده محرماً مكروه عندهم كما انفصل الا نادراً كالعبث ولم يحجر ان يريد به المكروه والامكان الا يثق جعل الباين باباً واحداً وهي اربعة عشر محرماً لوجه التحصيل كما مر على العموم مصدر متعلق بالتميز على الشمول لكل مصل وصلوة الجهر بالتسمية في الجهر بالتأمين في الجهر في الجهر فانه يسن اخفاؤها فيكسر الجهر والالتفات يمينا وشمالا بتحويل بعض الوجه عن القبلة لانه ترك الخشوع فيكسر والنظر اى رفع العين ولو مرة الى جهة السماء لانه ترك الخشوع وفي التنف يكسر تغليب الوجه الى نحو السماء عند التكبير الاولى والخامس الانكاء اي الاعتماد

والجهر

على أسطوانة بضم الهزة والطاء على افعواله معرب استون اوليد ونحو
اي نحو احدى كالعصابة عذر في الفرائض كانه يحل بالقيام وينزل اليد عن
موضع السنت في الوضع ولا يكره في التطوع وقيل يكره ايضا ورفع اليدين
في غير ما شرع فلا ترفعان عند الانتقال الى الركوع والقومة فانه مكروه
او مفسد ورفع الاصابع اي رفع القدم فان وضع القدم موضع الاصبع
ولو احدث في الوقت الركوع والسجود عن الارض بان يضع الركبتين على الارض
ويرفع القدمين عنها وهذا مشكل لانه مشير الى ان رفعهما حرام غير مفسد
وليس كذلك فان وضع القدم في الركوع والسجود فرض ولا تقبل الا الاصابع
نحو القبلة سنة والجلوس على عقبية اي نصب عقبية ثم للجلوس عليها والعقب
بالفتح والكسر موخر القدم الى الكعب للتشهد اي قراءة التحيات في القعدة
وفيه تنبيه على ان الاقواء المكروه كما في الخزانة وذكر في فتح القدير ان الحق ان
الاقواء على ضربين احدهما مستحب ان يضع اليدين على عقبية وركبته
في الارض وهو المروي عنه عليه السلام وثانيهما منهي ان يضع اليدين على الارض
وينصب ساقيه وقيل هو ان يضع اليدين على الارض وينصب الخدين وقيل
وضع اليدين على الارض وينصب يديه امامه والاول اصح كما في الكافي وغيره
والبعث بفتحين ان يختلط بفعله لبعث اي فعلا غير قاصده مقتضيا صحيحا
كما في المفردات بثوبه او بدنه دون ثلاث الاولى ترك الالف ههنا اشكال
لان البعث مرة حرام فضلا عن المرتين على ما هو الظاهر من المداورات وفي الزهد
البعث ما لا يفيد المصلح حتى لو افاده لاياء سبه حتى انه عم اذا قام من السجود
سيافا نقص ثوبه بمن وسرة للهواء ولعله تخطيط من المقس فانهم قالوا ان حرك
بيد مرة او مرتين لا يفسد واما الثلث فان كانت متواليات يفسد والا فلا
كما في الخزانة وغيره والعاشر الاشارة بالسبابة كاهل الحديث اي مثل اشارة جماعة
بجموعه لعلم الحديث الرسول فيحق ايهام اليمى ووسطاها ملصقا رأسيها

براسها

براسها ويعقد النصر والخصر ثم يشير بالسبابة ما يلي الابهام عند اشهاد
لا اله الا الله فيرفع عند لا اله ويضع الا الله ليكون كالنفي والاثبات وفيه
اشارة الى انه لا يشير وهذا اصل اصحابنا وعليه الفتوى كما في المصنف
والخلاصة وغيرها وعنه جميعا كالمدينين والكوفيين انه ستة فالعمل به اولى
كما في الزاهدات واهل الرجل من جمعه وايامهم مسكن واحد ثم سميت به من جمعه
وايامهم نسب اودين او صنعة او نحوه ذلك كما في المفردات والحديث اسم تحديث
الاخبار كما ذكره الرضوي ثم سمي به قول او فعل او تقرير نسب الى النبي صلى الله عليه
وقرأت الام على جانب اي جملة قصر ابتداء احد من التسليمتين وايتان سلم آخر
وفيه اشعار بان كل واحد من التسليمتين واجب فيشير الى ان قصر مكرره
فهو بالباب باللاحق الحق وفي المحيط ان كليهما سنة وقيل ان الثاني سنة فيكون
تركها او ترك الثاني مكررها والاصح وجوبهما كما في فتح القدير والقوت في غير
الوتر اي لو احدى حنفيا شافعيًا في وقت الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع ثم يحجز
للحنفي ان يقنت فيها بل يقف قائما ساكنا وقيل يقعد وقال ابو يوسف انه يتابعه
لانه مجتهد فيه وقال انه منسوخ والعمل بالمنسوخ حرام والزيادة اي زيادة
شيء من الارزاد على السنة في التكبير والثناء اي بعد التكبير والثناء وبعد فان
معنى مع فيدل على التبعية في الجملة واحترز به عما قال الشافعية من الترجيح
كما في التنف وهذا في الفرض واما في النفل فيزاد والامرية ولسع او في التسبيح
اي الزيادة على العدد المسنون في تسبيح الركوع والسجود وهو الثلث والثلثون
والسبع والتسع او التشهد في القعدة الاولى ولا يزاد فيها الصلوة والدعاء
لاحد فلو فعل ان كان عمدا كره والا لزم الشهو وذا في الفرض واما النفل فيزاد
كما في الزاهدات على السنة اي السنة الائمة السلف كما في التنف متعلق بالزيادة
المتعلقة بكل من الاربعة وفيه اشعار بان مطلق السنة يحل على السنة غير النبي
وترك الواجب مما سبق من الواجبات العامة والخاصة عمدا تيميز او حال او بعد

أي تركه عمد واجب أو تركه قصدًا كترك لفظ التكبير للتحريمة وتعيين القراءة
في الأوليين وفي كتاب المحیط في الأحكام الفاصل بين الحلال والحرام للعلامة
المجتهد للأنام وقدوة المشايخ العظام محمود بن أحمد الصدوق والشهيد قرح الله
أرواحه كل يوم جديد وشكر الله مساعيه خاصة في تسهيل الواقعات
على الأصحاب في ضمن التجريد والتممة والذخيرة وغيرها سيما هذا الكتاب
فانه يحيط بجميع الواقعات لاولي الباب ومدة اشتغاله به ثمانين من السنين
واختتامه في ثلث وخمسمائة وثمانين وأتماسمي بذلك لانه كان عالم بكل
حكم وحافظ له ويستعمل الاحاطة في كل من المعنيين كما ذكره الرغب
ذكرت المحرمات أي كل فرد من افراد ما ذكرنا من اربعة عشر في فصل
المكروهات وفيه بحث من وجوه الاقل ان بعضها منها لم يذكر في المحیط
كما اشرنا اليه والثاني ان كل منها ذكر في غير المحیط والتبادر من التقديم
التخصيص وقلمًا يكون التقديم للاهتمام واللام بمعنى الكل الجوع كما
ذكر المحقق الشريف في حواشي المصابيح والثلث انه لم يذكر المحیط شيئاً
الابلغ الكراهة الدالة على الظن وقد ذكرنا ان الحرمة الدالة على القطعي
الباب السادس في المكروهات أي فيما ذكره في الصلوة كراهة تحريمة
والظاهرة ان ارادها ما هو المختار من مذهب المشيخين فيما ذكره تحريمًا بله آثم وقد
ذكر فيها ترك السنة وغيره من ما فيه آثم في الجملة واعلم ان الفعل المذكور
يؤثر في نفس الصلوة فيوجب نقصاناً فيها كما في الجلائي فان كانت الكراهة
تحريمًا وجب اعادة الصلوة لانه ترك الواجب وتنزيهاً استحب لانه كالتدب
كما في فتح القدير وذكر في الكامل ان الامور المذكورة اذا كانت مكروهة
اذا كان الفاعل معتمداً في ذلك والا فليست مكروهة وهي تسعة وخمسون
مكروهة فان المكروهات اكثر من ان تحصى كما صرح به الجلائي وقد ذكرنا
كثيراً منها في آخر الباب العام من القسمين اثنان واربعون مكروهة انكر التكبير

أي تكريرها

أي تكريرها نحو الله اكبر الله اكبر فانه لم يشرع مكرراً والرواية في الشف
والتكرار بالفتح مصدر ثلاثي يفيد المبالغة كالتردد مصدر ردة عند
سبب وهو مصدر مزيد اصله التكرير قلبت الياء الفاعل الكوفية
ويجوز كسر التاء فانه اسم من التكرير كما ذكره الرضوي والجوهري والقدر هو
ضم الاعداد بعضها الى بعض باليد أي باصابعها اليمنى واليسرى قبل
الاصح انه لم يكن الا باليمنى لفوات السنة الوضع كما في التمرات شي فان
عد بالقلب لم يكن وقيل يكن لانه ينقص الخشوع وان عد برؤس الاصابع
لم يكن ولا يكن خارج الصلوة وقيل العادة كالمان على ربه وقيل هو بدعة
لقول ابن مسعود رضي الله عنه لا ينهي الضعفاء عن عد الفوات لانه اسكن
القلب كما في الحقايق للأي أي الايات القرآن والسور ونحوه أي نحو ذلك
الأي كسائر الاذكار والادعية كتسبيح الركوع والتسبيح وغيره
والاطلاق مشعر بان الفعل كالفرض في الكراهة كما في الخزانة وقالوا هذا عند
واما عندها فلا يكره وبه يفتي للآثر والحاجة كما في الحقايق والتخصيص أي وضع
اليدين على الحفر وهو وسط الانسان لانه يشبه فعل اليهود في الصلوة وظار
خارجها وما هو من اخلاق الجبارة من الافعال كرفع الثوب وكفة لئلا
يترتب كانه نوع تجبر وتدخلفيه الترتيع بلا عذر في الصلوة وخارجها فانه
من بطوسهم كما في الزاهد والخلق بالضم خص بالقوى والسيما المدركة
بالبصيرة والخبار المتعالي عن قبول الحق كما في المفردات والخامس التخصيص
أي تردد الصوت في الجوف بلا عذر أي بلا سبب كترديد الصوت وتطبيب
فلو كان بعد ركشونة الخلق والمرض واعلام غيره وغيرها لم يكن وقيل
يكن ولو كان بغير عذر وصوت معتد على مخرج فلو كان تحريف فهو
مكروه بالطريق الاولى فلم يفسد لانه ليس بكلام وقيل يفسد كذا في التمرات

شيء فتأمل أنه من مذائق الاقدام والتختم أي دفع ما به الانف من الخامة
في الصلوة قصدا كما في الزاهد فان يقطر بنفسه على الارض فلا بأس به
لكن في المنية ان مسح يكون اولى والتختم خارج الصلوة الى اليسار
فانه افضل كما في القنية ولا يلقي في المسجد لا تحت البواري ولا فوقها وان
اضطر فالفوق لانه ليس من المسجد حقيقة كما في الخزانة وتتم بالمعجزة
أي ادفع شيء من الصدر والانف كما في القاموس والتفخ أي اخراج
الزيج من الفم في الصلوة غير المسموع وفيه اشعار بان هذا التفخ
لم يفسد لانه ليس بالمسموع المتلا سحى والافسد عند الطرفين
نحو اخ واف وقف خلافا لابي يوسف فانه ليس ثلاثا احرف كما
في التمر تاشي وامساك الذراهم أي جنس المضروب بالمدور من الفضة
فاللوم يرد للجمع الى الجنس في الفم ونحوها كدينار والفلس والنحاس
والقلول ونحوها حال كونه لا يمنع القراءة اصلا او وصفا فلو منع
واحد منهما كره بالطريق الاولى لانه مفسد وفيه اشعار بان لو كان
في يده مثل الذراهم لم يكره كما في الذاهد لكن في الخلاصة انه مكروه
ولعل ذلك لكونه يوجب ترك سنة وضع اليد في الركوع وغيره فيغني
عنه ما بعده واعلاء الرأس أي جعله عاليا او سافلا من الظهر والبطن
في الركوع فيكره كلاهما المخالفة السنة وجاز تضمين اللانم المتعدى مثل
نفسه فانه متضمن لاهلك كما في المغني يقال العلى منه اذا نزل كما في القاموس
والعاشر ابتلاع ما بين الاسنان من فضلة الطعام او غيره والسنة
بالكسر القيرس ولو كان قليلا قل من حمصة وقيل مادون ملاء الفم
فرق بين الصوم والصلوة فلو كان كثيرا قد رخصه او ملاء الفم فسد
كل في المحيط وذكر في المفهرات ان مقدار الحمصة غير مفسد وفيه اشارة
الى ان قليلا للاكل والشرب وكثيرها سواء كما في الجلا في وغيره وترك سنة من السنة

المقبر

وتنكس
من قد

المذكورة

المذكورة كترك التكبيرات والتسبيحات واللام يأتي عن الحمل على السنة
الرواية على ان منها ما ياتم تاركها على الصحيح وان كان معتقدا لها
كما في التمر تاشي وتمام القراءة في الركوع لانه اخرها عن محلها الذي هو
القيام ولذا الوقوف في غيره لم يحسب منها كما في الكشف وتحصيل الاذكار
احاذكار الصلوة وانما جمع الذكر لانه اريد به الحاصل بالمصدق وهو الاشارة
بالفاظ ورد الترغيب فيها ويطلق ويراد به المواظبة على العمل بما اوجب
او ندب اليه كال تلاوة وقراءة الحديث ودرس العلم والتفكير بالصلوة
كما في فتح القدير وفي وقت تحقيق الانتقالات فان السنة ان يبدء بالنية
في القيام ويتم الراء في الركوع وكذا غيره فيكره ان يكتر بعد الانحطاط
او الخور او يقال الله في القيام او القومة ثم يقال اكبر من الركوع او السجود
او يقال سمع الله لمن حمده في القومة لوجهين تأخير السنة عن محلها
وتحصيلها في غير محلها ووضع يديه قبل وضع ركبتيه على الارض متنازع
فيه كما بعده للسجود بلا عذر من مرض او كبير فانه خلاف السنة كوضع
اليدين اليسرى قبل اليمنى والركبة اليسرى قبل اليمنى والخامس عشر رفعها
أي يديه برفع ركبتيه للقيام كذلك بلا عذر للمخالفة السنة كرفع اليسرى
قبل اليمنى والاقعاء له معان قد ذكرناها في المحرمات فان اراد ما ذكره
ثم لم يجز لانه عدل محرم وان اراد غيره فذلك لانه استعمال المشترك
بلا قرينة وتغطية الفم أي ستره بالسنة او غيره بلا غلبة التشاوب والقوا
الهزة وانما كره لانه فعل المجوسى وقد مر انه مستحب عند غلبة وغض
العينين أي اطباق اجفانهما فانه فعل اليهود وخلاف السنة ففي الانحاض
غزو القلب لاهضوره وفي الكثر من وجد فيه حضور فله ذلك وانما فسرنا
اللانم بالمعنى لانه من باب رفع نفسه كما مر وقلب الحصى أي تسوية اجزاء
الصغار في القاموس فكله حوله عن وجهه والحصى صفار الاجار والولحة

حالة الا ان لا يمكن السجود لارتفاعها ولا انخفاضها فاقبى بالقبلى
 مرة او مرتين فلا بأس به مرتين كما في الخزانة لكن في الكافي وغيره ان
 لا يزيد على مرة قال صلى الله عليه وسلم يا باذر مرة او ذراودة ولو كونه عبثا
 والعشرون مسح جبهة عن التراب او العرق قبل الفراغ اى قبل التسليم
 كما ترى في الخلال بالطريق الاولى وذكر في الروضة انهم اختلفوا في ذلك
 المسح قال بعضهم لا يكون وهو قول الطائفتين وقال بعضهم انه يكون وهو قول
 ابي يوسف وكفة الثوب اى ضمة بان يرفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود
 كما في الكرواني وانما كره لانه نوع تجبر فالاولى الاكتفاء بما هو من اخلاق
 الجارية والتشاؤب اى التنفس المذكور قد نفع بالسنة دون غيره
 والتمطى اى التمدد واصله التمدط قلب الطاء ياء كالنقضى وفرقة الاصابع
 اى غمزها او مزها حتى تصون والقلموس نقصها والخامس والعشرون
 الاستراحة اى طلب الراحة بالانقاع من رجلى اى القيام باحدى القدمين
 البعد فانه فعل الشيطان والاولى الراحة بين الرجلين وهى ان يقف
 على كل مرة كما في القاموس وتفتح الاصابع اى تفرقها في غير الركوع فانه
 يفرج فيه كل التفرج كما ترى والتجليل في القراءة اى طلب تمام قراءة الصلوة
 قبل اوائه بان لا يفصل بين كلمات القرآن وانما التجليل في التراخي فغير
 مكروه عند الامام برهان الدين ومكروه عند قاضى بديع الدين كما في
 المفيد وترك تسوية الرءس مع الظهر بالرفع او الخفض وكما والتمطى
 اى المشى ثلثة الاولى تلاوتا من المرات او الخطوات فصاعدا اى فذهب
 التخطى حال كونه زائدا على الثلث بلا عذر احتراز عن المشى صلوة الخوف
 فرجة القف لو وقف بعد كل خطوة فان لم يقف فقد تجاوز الكراهية
 الى الفساد والخطوة بالضم والفتح ما بين القدمين وبالفتح المرة والثلث
 التمايل اى عدول من الانتصاب وتساكن الاطراف يمينا وشمالا اى

الى جليص

بعضها

مرة الى جانب اليمين ومرة الى الشمال قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى احكم فليكن
 اطرافه ولا يمايل تمايل اليهود ولا يلتفت الى التفسير بالالتفات وقتل جنس
 القملة والبرغوث وغيرهما بما يضرو عن اى حنيفة رحمة الله لا بأس
 بقتلها وفيه اشعار بان القتل خارج الصلوة في المسجد لا بأس به كما
 في الحافاني والقملة كالتمر واحدة القمل بالفارسية سبش دون الثلث
 بلا الف والى فان الثلث مفسد الا اذا كان بينهما فرجة ودفعها خفية
 تحت الحصى كذلك اى دون الثلث وعن محمد القتل احب من الدفن كما
 في التمر تاشى والقاء البراق في الصلوة الاولى الرقيق فان البراق ماء الغم
 اذا خرج فاذا لم يخرج فربى كما في القاموس وذكر في البستان انه في
 المسجد وغيره سواء فلا يبرق عن عيئه وامامه بل يساره وتحت
 قدمه فان لم يجد مكانا فليبرق بشيابه ثم يدلك به ونزع الخف اى خف
 غير مسوخ مما يستقر القرم بعمل قليل عند المصلي ولو كان خفا مسوخا
 والعمل كثيرا عند فسدت صلوة كما اذا البس لانه محتاج الى اليدين ولذا
 خصر النزع وبالكمل صرح به المحيط والخامس والثلثون ثم الطيب بالكسر
 والتخفيف وبالفتح والتشديد اى حشش الانف الذي عند التنفس
 ويدخل فيه الرمي بما الساق او ورقة رايحة طيبة والبرقع باد كردن تاج
 بالثوب او بالمروحة ونحوه دون الثلث فان تروحة ثلث مرات متواليا
 فسد صلوة عند بعض المشايخ لانه عمل كثير ولم يفسد اذا اعتبر
 في العمل الكثير احتياج اليدين وقامة في المحيط وتعيين السورة اى
 تعيين المصلى السورة فلا يشك بتعيين الشارع الفاتحة في الصلوة
 ولا بتعيين سورة الكافرون والاحلاص في سنة الفجر والمغرب لصلوة
 معينة هذه تعيم الموصوف فيشكل كل صلوة خصها المصلى بسورة بحيث
 لا يقرأ في كل منها او بعضها غيرها اى تلك السورة لانه في هجرتها الباقي

فلو قراءها فيها احيا ناله بكرة اذا اعتقد ان غيرهما لم يحز او كره
فات قراء للتيسير فلا بد من سبه وهذا الكلام كغيره يعنى غير الفرض وقيل
بمخص الفرض والجمع عمدا بين السورتين بترك سورة واحدة يكون
بينهما في ركعة واحدة لان مراتب ترتيب السورة من الواجبات
نظم القرآن وقيل من واجبات الصلوة كما في التمرناشي وذكر في المضرا
ان رعاية ترتيب المصحف لازمة لكن لا يجب السهو وفيه اشارة الى
انه لو ترك سور لم يكره بلا خلاف والى انه لو ترك سورتين لم يكره
فيا سأل الترتيب في الركعتين والى انه لو جمع بين السورتين لم يكره
كما في الزخيرة وكذا لو جمع بين السورتين وقيل يكره كما في المنية ط
والى انه لو ترك سور بينهما في الركعتين لم يكره وقالوا يكره ترك
سورة او سورتين ويشكل باثر سورة الكافرون والاخلاص كما
في التمرناشي ويمكن ان يقال انه يجمع الشارع كما مر وقيل لا يكره ترك
سورة ولو قصيرة كما في الخزانة هذا كله في الفرائض واما في التوافل
ففيه كلام كما في التمرناشي والانتقال من آية من سورة الى آية اخرى
منها او من غير في ركعة او ركعتين او كان بينهما اي بين الآيتين
سورة مثلا فيشمل آية او آيات لوجوب رعاية الترتيب بين الآيات
والاربعون تقديم السورة فيشمل بتقديم الآية او الآيات المتأخرة
على السورة او الآية او الآيات المتقدمة لو كان ذلك التقديم في الركعة
من الفرض ولو في الركعتين اى ركعتي فرض باعانة اللام لقوله عم من قراء
القرآن معكوسا الفى في التار منكوسا كما في المفيد وقيل وجب به السهو
اشعار بان لم يكره في السنتين ولو ختم وقراء المعوذتين في الركعة الاولى
قراء في الاخرى شيئا من البقرة في الخزانة والتسمية في اول كل سورة متباعدة
الفاتحة في كل ركعة فيسن في الفاتحة ويكره في السورة في كل ركعة

عندهم الا في السرية عند محمد كما في التنف وغيره وعن ابي حنيفة انها
حسنة بين السورتين ولما تخرج الصلوة فواجبة على الصحيح كما
في الزهدى وحمل القبلى او الصبية بلا عذر فلم يكره بعد رخصه في التنا
والماء سبع وفي الاكتفاء اشعار بان لا يجمع بين الحمل والارضاع فسدت
الصلوة لانه عمل كثير بخلاف ما لم ينزل اللبن منها كما في المحيط وغيره
والخاص ببعض سبعة عشر مكرها انتظار الامام اى تأنيته لمن سيع
الامام في الركوع خفف فعليه اى الشخص والاخصر خففه بالفتح والتكون
فانه صوت التنفل كما في التاموس للصلوة ط فالحقق وقال ابو حنيفة
اخشى عليه اشرك وقيل يكون قبل بعد صلوة وقيل لا بد من سبه وقيل ما
جوز تعا ونواعلى البر كما في الزهدى وتطول الركعة الثانية بثلاث ايات
ان تقارب الاى والآفة كثرة الكلمات والحروف ولم يعتبر ما دون الثلث
كما في الخزانة ففيه تسامح على الاولى في الفرائض دون التوافل وعن ابي
يوسف يكره ان يكون سواها والكلام دال على انه لا يكره تطويل الاولى
في جميع الصلوة والاوى ان يقرأ في الاولى الثلاثين وفي الاخرى الثلث او الثلثين
او الثلاثين عشر او عشرين ولا بد من سبه ان يقرأ اربعين وثلاث ايات للآثر
كما في النهاية ويستحب بقدر الثلاثين او الثلث وقيل بقدر النصف كما في
التمرناشي وغيره وهذا عند محمد واما عند الشيعين فيطول اولى الفجر
الاخير والفتوى على الاق كما في الزاهدى والتوقف اى اللبث على القراءة
والاسماع بسؤال الجنة او التقوى في آية الرحمة اى بسببها او معها فانها
من معانيه كما في الرضى واية العقاب للامام طال عن التوقف لكونه فاعلا
للنسبة والمقتدى مطلقا اى الفرائض والتوافل متعلق بكل من الامام والمقتدى
وهذا يستقيم في حق المقتدى واما في الامام فلا لانه لو كان المقتدى في التنفل
طالبا لا عافلا امام ذلك كما في فتح القدير والمنفرد التالى في الفرائض دون التوافل

لان الامر في ذلك موسع والسجدة على كور العمامة بفتح الكاف وكسر العين
اي السجود على درياف على الرءس فلو سجد على فاضل ثوبه او طرف قلنسوة
كوه وجاز اذا وجد اشهد والارض فلو سجد على كية او يديه او ركبتيه او فخذيه
جاز كما في الزاهدى والثامن الصاق البطن والستين لغة بالفخذ للرجل كما
وكذلك بسطهم اي المكروه افتراش الرجل للجنب المضدين بفتح العين وضم
الصاد وكسرها وبضمتين ما بين المرافق الى المنكب لان كلمة ماخلو والسنة
في حقهم كقيض ذلك في حقهم ونزلهم التقليل والقيص اي ماشقة الى
المنكب من القطن والقلنسوة بفتح القاف وضم الستين ما يليق في الرأس ولبسهم
ايه لانه ليس بعمل الصلوة وبعل كثير لكن في المحيط نزع القميص مفسد لانه
محتاج الى الميديين بخلاف لبسه فانه غير محتاج وتطويل الامام ولو لادراك
الجماعة دون المنفرد فانه مستحسن منه الصلوة بازدياد القراءة او التشيع
او الدعاء على المسنون بحيث يتقل الطويل بالضم على القوم المقترين به لانه
يصير سببا لتفريق مكروه وتخفيفه اي تخفيف الامام بحيث يقضى الى ترك
اكمال السنة بتفريق التسييمات وغيره لها اي للصلوة لعلهم اي عجلة
القوم بفتحهم اي طلبهم عنه اتمام صلواتهم قبل وقته فان وقته بعد الاكمال
ولذا ذم العجلة والعاشر الجاء الامام القوم اي اضطراره المقترين بسكون
او تكراره اية لفتح اي لا زلة اغلاقه اذا قراء الامام ما يجوز به الصلوة من القرآن
لانه يلجئهم الى القراءة خلفه وانه مكروه فينبغي ان يركع ولا يستفتح وفيه اشارة
الى انهم فتحوا عليه من ساعة الارتجاج وانه يلجئهم ان لم يقرأ ما يجوز به الصلوة
وكل منهما لا ينبغي فيصير واحتي يستفتح او ينتقل الى اية اخرى والى ان لا يفسد
صلوة الفاتح والامام سواء قراء ما يجوز به او لم يقرأ وانتقل اوله ينتقل
واخذ منه اوله ياء خذ وهو الصحيح كما في الكاف وجهر القراءة في نوافل النهار
فانه يخاف فيه ما حتم كما في الزاهدى وذكر في الكثرة ان يجهر فيها بعد رغبة الثا

وكلام القوم

وكلام القوم وفيه اشعار بان لم يكن الجهر في نوافل النهار فانه مخير والجهر افضل
عند بعضهم والخافعة عند آخرين والتوسط عند الاكثرين كما في التمرناشي
والتاقل لغة الزيادة وشرعا ما فعله النبي عم بلا مواظبة والنهار لغة ضم
واسع ممتد من طلوع الشمس والفجر الى الغروب وعرفا من زمان طلوع الشمس
الى الغروب وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب وقراءة الامام اية السجدة
فيما يخاف من الصلوة الا اذا كانت الاية في آخر السورة كما قراء فانه لم يكن
وهذا موافق لما في كثر العباد من الخانية ولا يعتمد عليه كثيرا اعتمادا على ما قال
القاضي الامام وحاصل كلام الخانية انه يمكن قراءتها فيها لانه ان ترك السجدة
فقد ترك الواجب وان سجد لم يتابعه القوم ينظر انما صليته بلا ركوع
وكلاهما مكروه وقالوا هذا اذا كانت في وسط السورة ولم يركع قبل السجدة
فان ركع فلا بأس بذلك فاصل الرواية الكراهة سواء كانت في الوسط او
الاخر ثم قال قال بعضهم انها اذا كانت في الوسط ففيه تفصيل والكلام مشير
الى انه لا يكره فيما يجهر وقد قالوا انه يكره في الجمعة والعيدين كما في المحيط
وغیره وتكرار الاية سررا اي لاجل السرور بآية الرحمة او خونا بآية العذاب
والسرور ما ينكمش من الفرح والحزن خشونة في النفس لا يحصل فيه من الغم في
ركعة من الغرائض بلا عذر اي قصدا فلا يكره بالسهولة يكره تكرارها في التوافل
والسنة المؤكدة والذوايد وانما آخر السنن ترقيا من الاولى الى الاعلى مطلقا
اي بعذر ولا بعذر فانه قام عليه السلام ليلة بقراءة واحدة حتى أصبح ان عبد الله
فانهم عبادك الاية وصلى ابن مسعود رضى ليلة يرد داية حتى أصبح وقل رب
ردني غلاما وصلى عليم الداري ليلة الى الصبح بآية او حسب الذين اجترحوا السيئات
الاية كما في الجلازي وهناك كلام وتكرار السورة الواحدة بلا عذر في ركعة واحدة
في فرض من الغرائض دون التوافل فلو قراء في الركعة الاولى من فرض سورة الناف
ثم قراءها في الثانية ايضا لم يكره كما في الحزانة لكن في المسنة يكره التكرار في الركعتين

وحال كلام الخانية مخ

من الغرض وعن اني يوسف وجب بالتسليم والخامس عشر الصلوة واقفا
كما في المرفقين اي صلواته حال كونه مشتمرا كية عن الذراع فالكم بالقم
والشد يد مدخل اليد ومخرجها من الثوب والمرفق كغيره ومجلس مفصل
للذراع في العضد للرجال اي لكل الرجال دون النساء فان رفعهن حرام
مفسد للصلوة وقول المقتدي الاول ما لا امام والمقتدي فانما مشتركان
في الحكم في الغرض والنقل لانه يؤدى الى التطويل للمكروه وترك الاستماع
المفروض بخلاف المنفرد فانه يكره منه في الغرض ويحسن في النقل
كما في المحيط وغيره عند قراءة اية الترغيب اي بعيد قراءة الامام آية
تخريص الى الآخرة والجنة او الرضاء او اللقاء وقراءة اية الترهيب
الى التخوين مع التحريم من الدنيا او النار او التفسر او الشيطان صدق الله
اي قال الله تعالى مطابقا لما في نفس الامر وبلغ رسله اي اجتهدوا
في ايصال الاحكام الى الخلق ولم يقصر في حكمه من التبليغ والرسل
بضمتين وسكون السين جمع الرسول وقدموا الكلام مشير الى انه
لو سمع منه اسم نبي صلى عليه واسم الشيطان فلعنه والحق والجهاد
فسأل ان يتردق كره كما قال المتأخرون وليس في ذلك رواية عن المتقدمين
كما قال الجلاذ والاعتماد بحايطة اي لاقامة بجدار فيكون من قبيل
المضمّن وأجزاء الشيء عجزى التظير فانه متعدد بنفسه في الاساس
وغيره اعتمد وسياء في متعدد حايطا ولو جعل اللام مكان الباء كان
احسن واستطوانة وسارية او عصا او غيره بلا غدر واختيار بلا مرض
ونحوه في غير التوافل في الغرائض دون الستة والنقل واعلم ان اقدم
ذكرنا نبذنا بما تركه من اهمها فنقول يكره لف العمامة حول الراس ولباطمة
وسدل الثوب ان يضع ثوبه على كتفيه ويرسل طرفيه في القباء
ينبغي ان يدخل يديه في كتيه ويشد بالمنطقة في الصلوة في ثياب البذلة
او قوس

وفي ثوبه

وفي ثوبه فيه صورة ذي روح او بين يديه او فوق الراس او اليدين
او اليسار وخلف صف فيه فرجة وبين يديهما نون او تنور فيه نار
وقيام الامام في الطاق او في الصف او في غير الوسط او كان او على الارض
وحده وفي ازار واحد والترتيع بلا غدر كما في الخزانة ومع قلنسوة
بلا عمامة او شيء اخر كما في الجواهر والحاسر الراس ولو متصفيا
هو المختار واعرا المناكب وستر القدم في السجود والقراءة في غير
القيام ولف الذوايش حول الراس والصلوة في ارض مزروعة وفي ارض في
اطرافها انجاس ومع مطايسة بالبول او الفايظ او خاتمة الذهب والفضة
او النحاس او الصفر كما في كثرة العمل القليل كقربة واحدة ومع النجاسة
القليلة كما في فتح القدير **الباب السابع** في المباح اي كل مباح في الصلوة
والاوقاف ان يجمع كاخواته والحق ان يترك الباب كله الى المستحبات
فانه يثاب بترك كل واحد شرعا عن الخزانة اليه وهي اعم المباحات
لذا عليها المباح المستغرق **احد عشر** مباحا العام ثمانية من المباحات
نظره اي المصلحة - منة ويسرة - بمؤخر عينيه بضم الميم وسكون الهيم
وتبدل واواى طرفها مما يلي الانف بلا تحويل وجهه لانه محل
بالخشوع النظري كما ذكرنا وتسوية موضع سجوده بقلب الحصى مرة
او مرتين للوزن كما ذكرنا وقتله اي المصلحة الحية المطلقة بيضاء كانت
او سوداء بلدية او دية قاصدة له او غير قاصدة مطلقا بقرية
واحدة او ضربات كثيرة وقيل لا تقتل بيضاء لها صغيران يمشي
مستوية لانتهاجية الا اذا كانت تخرج على الطريق فيقال لها
مرحب يا ذن الله تعالى فان امتثلت ولا تقتل لانه عم عاهد الحق
ان لا يظهر وفي صورة حية فان يقضى الهدي بياح قتلها والاغذار
اولى وقيل اذا قتلها بما لجأت كثيرة يفسد صلوة والاصح ان لا

متفرعا بيان

اوسوداء بلدية نخ

او بدوية قاصدة بخ

اقصوا بخ

تفسد وهذا اذا اخشى الابداء والاكره قتلها كما في التمر تاشي ثم زاد
زيادة الايضاح لقوله مطلقا وان لم يكن يحتاج اليه فقال وان احتاج
في قتلها الى المعالجة اي المباشرة الكثيرة في ركن واحد وكما في الاحياء
ضرب الامام حجة في سقف المسجد ثلثا في ثلثة اركان فاذا سقطت
اتم قتلها فوزنت كانت ثلثة عشر سنا وفي رواية سبعة عشر كل مرة
ستمائة درهم وان يكون في فيه درهم او دينار جمع دينار مضروب
مدور من الذهب يوزن مثقال اصد دتار بدل النون ياء لئلا يلتبس
بمصدر كذاب حال كونها لا يمنعه اي المصلي من سنة القراءة والالتزام
والا كان مكروها كما مر في الخامسة ان يكون في يده ما اى متاع لا يمنع
من سنة الاعتماد في القيام والركوع ومن سنة البسط في السجود و
القعدة والاكره كما ذكرنا وقراءة القرآن لغة اسم لكل مقروء اذا انكر وشرا
اسم لهذا المنزل العرني اذا عرف باللام كما في فتح القدير فعلى هذا يطلق
على كل آية ولو قصرت وعرف اسم لهذا المنزل العرني المعجز فلا يطلق الا على
سورة او آية مثلهما كما في الكافي وذكر في التلويح انه في العرف العام اسم
لهذا المجموع وعند الاصولية وضع تارة للمجموع وتارة لما يعظم الكل والعض
فيكون القرآن حقيقة فيهما باعتبار وضع واحد الا ان الكل لم يعتبر
دليلا في نظر الاصولي على التاء ليف اي على ترتيب الآيات والتسوية على ما
عليه المصحف الآن وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الترتيب
فترتيب الآيات توفيقى وذا بلا خلاف واما ترتيب السورة فقد اختلف انه كان
باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم او توقيفيا وهو الراجح كما في فتح الباري
ويؤيدك ما في المضمرات لا باس بالقراءة في الصلوة على نظم القرآن وتالفيه
لان الصحابة رضه يقرؤون على ترتيب المصحف وقيل اي على اصل الترتيب
بل ورعاية الوقف والوصل والمد والادغام المبينة في علم القرآن وهذا الكلام

في نظم القراءة

ساقط

ساقط لا يقر فساد بنان البيان معنى لما ذكرنا وحكما لانه ان غير
المعنى لما ذكرنا وحكما لانه بترك الرعاية فسدت صلوة على الصحيح نحو
جاء موسى بلام مدواتك بلا تشديد كما في الظهيرية على انه روي
المقاتل عن اسر رضه ان الصحابة رضه كانوا يقرؤون على التاليف
في المفرايض ومشائخنا استحسنوا قراءة المفضل ليسمع القوم ويتعلموا
ومثل في الخزانة والظهيرية وغيرهما ونقص الثوب اي تحريكه
ليسقط عنه ما عليه من التراب والهوام وغيرهما كيلا يلتصق به
بحسبك اي لا يثرب ما على الثوب بحسب المصلي في حال الركوع فان الثوب
يتصل به بخلاف حال القيام والاولى ان يكون التقصص مستعمل
في المعنى العرفي وهو الانتشار وعل من قيل الاكتفاء فان السجود كركوع
فكفي حرف ناصب بنفسها للتعليل عند البصرية ويحتمل ان يكون جارة
بتضمير ان يودها عند الفريقين والجسد الجسم كما في المضمرات وقراءة
آخر سورة في ركعة اولى وقراءة آخر سورة اخرى في ركعة اخرى على
القول الصحيح فانه قال في الاصل لا باس به لكن في الخزانة وغيره
انه لا ينبغي ان يفعل ذلك لانه مكروه عند اكثر مشايخنا وفي الكلام
اشعار بان لا باس بالطريق الاولي لو قرأ في كلها من وسط سورة
واحدة او من آخر سورة واحدة او ركعة من آخر سورة وفي آخر سورة
تامة او في ركعتين سورة واحدة كما في الخلاصة وغيرها والصحيح
عندهم له معينا ان مقابل باطل فلا يجوز به العمل اصلا وعليه الفتوى
فيجوز العمل بمقابلته في الجملة وهو المراد ههنا والخاص ببعض ثلثة
تكرار السورة اي تكرار سورة فاتحة كانت او غيرها في ركعة واحدة في التطوع
فانه في المفرايض يكره وفيه اشعار بان لو كرر في ركعتين فلا باس بالطريق
الاولى كما في المنيّة والتطوع في الاصل كتحفظ الطاعة وفي التقاريف تبرع بالايان

كانتفل على ما في المفردات وفي الشريعة هو المستحب كما مر وان يكون
معتدرا حائطا او استطوانة في التطوع دون الفرض ولو كان هذا الاعتدال
بلا عذر احتيارا فلو اضطر فلا ياءس بالطريق الاولى كما مر ولحظة
الامام اي نظرم بمؤخر عينيه والاحسن ترك التقييد فان احد
المسبوقين لو شئ انتم كم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مقدارا ما
يقضى جائزا كما في الخزانة الى من خلفه بسكون اللام وفتحها نقيض القاء
حال كونه شاكيا في البواقي من الصلوة والشك خلاف اليقين فيشمل
الظن لفة ليقوم اي القيام الامام القاعد ظرف للحظة ان قام مقديبه
هو تأكيد المستر ونحوه اي نحو القيام عطف على يقوم اي ليجلس ان
جلس هو وسائر المباحات في المطولات **الباب الثامن** في الفسدة
اي جميع ما يبطل به الصلوة وهي من التحقيق لغة رجع الشيء الى
حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة والمعنى ههنا حال كون تلك الخمسة
ثابتة في وقت رجع المفسدات الكثيرة المتفرقة الى ضابط لا يشذ منه
فرد منها ولا يكون بين اقسامه تداخل فهو حال تقدم تمامه وفاعل النسبة
معنى خمسة على العموم اي خمسة مفسدات على جميع المصلين في جميع
الصلوة وفيها ترجح في التحقيق الى اثنين ولو سلم كما تشاء الاثنين
واجب كما سيأتي والاولى ثلثة ترك الفرض والقول والفعل المنافيان
للصلوة التكلم بكلام الناس اي بما لا يستعمله في الصلوة فالتكلم
استخراج اللفظ من العدم الى الوجود ويعتد بالياء وببفسه و
الكلام في الاصل على الصحيح اللفظ وفي عرف اللغة المركب من حرفين فصلا
كما ذكره الرضي فالحرف الواحد ليس بكلام فلم يفسد ويفسد الحرفان
وان كان احدهما زائدا نحو اخ واف وقف وقال ابو يوسف انه غير
مفسد لانه واحد باعتبار الاصل وهذا ليس بقوى كما في الكافي والناس

اصله الانسان جمع الناس البشر مثل الاناث والواحد انثى كما في القاموس
مطلقا اي قليلا كان او كثيرا عمدا او خطأ قاصدا به الاصلاح او غير
قاصد علما بتحريره او غير عالم به حقيقة بان مخاطبة الناس كما اذا لم
اوردوا اجاب لعاطس او للمخير بخير يستر او بما يجب كما اذا لم
نحو الحمد لله او اتا الله او سبحان الله او حكما بان لم مخاطب كما اذا دعا
بما يشبه كلامهم نحو اللهم ارزقني بقلها وقتا لها وفومها وعدسها
بخلها من بقلها فاته قران ونحو اللهم اغفر لاني بخلاف لاني لكم
اختلفوا في اللهم اغفر لاني او عماي او عمتاي ونحو اللهم اعطني
اعطني دراهم او منزلا طيبا فانه مما يطيل من المخلوق كما في التمر تاشي
والضحك في الميضة والنوم من البالغ والصبي فيه تسامح فانه
ان كان يسيرا كالنبتة لم يفسد وكذا لو كان له صوت مصمت
ليس فيه تقطيع حرف كالسعال والعطاس كما في الجلاوي وهذا الكلام
مشير الى ان الضحك المفسد ما هو من كلام الناس فيكون قسما من
التساليق لا قسما له والى ان التبتيم قسم من الضحك لا قسم له واليه
اشار القاعد كما قال الاصح ان الضحك اسم جنس تحته نوعان التبتيم
والفقهه ويؤيده ما قال الراغب الضحك انبساط الوجه وتكثر الاسنان
من السرور وحكي القاعد عن الامام قاضيان الفقهه ان تبدلوا
مع صوت والضحك بلا صوت والتبتيم دون الضحك نظير ذلك النوم
ثم التماس ثم السنة وفي فتح الباري ان انبساط الوجه بحيث يظهر
الاسنان من السرور ان كان بلا صوت فالتبتيم وان كان بصوت يسمع
بعد فقهه والافضح والعمل اي كل الفعل مناف للصلوة كالاكل
والشرب والمشى والرمح واللبس والزرع وغير ذلك من افعال لا يحصى
الكثير منه لا اليسير والفرق بينهما اجتهاد اجتهاد غيره فان

ادى الى انه كثير او ظن من يراه انه ليس في الصلوة فمفسد وان ادعى الى انه
يسير او في الصلوة فغير مفسد والاول اقرب الى قوله الامام والثاني
المختار وهو الصواب كما في المصنفات وكان عليه ان يستثنى الاكل
والشرب فان سير منهما كما الكثير في الفساد وعهدة اللام غير ظاهر
ولا يخفى ان ما سبق من التكلم والفتك يدخل في بلا صلاح للصلوة صفة
اخرى للعمل كالرجوع عن القوس ورجح الطائر بحجر والارضاع ومشط الرأس
والخبة والادهان من قارورة وغيرها واحترز به عن نحو تسوية
الحصى ومسح الجبهة عن التراب وقتل الحية والعقرب ودفن القبلة والماء
بالاشارة والتسبيح والمشي الى الصف في صلوة الخوف وغيرها كما في الجلاء
وتركة فرض شرطاً او ترك الاحتراز عن واجب وسنة او مستحب فان تركه
غير بطل وترك الاولين لا يخلو عن نقصان كما في النظم وذكر في المقدمة
انه لو ترك سنة كالتسبيح والترك مبني للمفعول ليلايم آخر كلامه
من الفرائض الصلوة بلا عذر فلو استدبر القبلة بعد ذلك لم يفسد عندها
خلاف الايوسف ولو كشف عورته يفسد بلا خلاف وكذا لو ترك الاركان
كالقيام والقعدة الاخيرة الا اذا تدارك قبل الخروج ولو نوى مقتد
ان ياتم ببعض المقتدين في الباقي يفسد في الحال كما اذا افتتح الصلوة
مع الامام ثم انفرد عنه او افتتح منفرداً ثم اتم بغيره لانه خرج من الاولى
وكذا اذا غتر اعراباً خطأ فاحتشاً بان كان لو اعتمد كغيرها لم يفسد بالفتح
كما في الجلاء وذكر في فتح القديرات العبرة عند الطرفين للمعنى وعند
اي يوسف اللفظ فاصحاب الشيعين بالمعجمة يفسد بالاتفاق وان المسلمون
غير مفسد بالاتفاق ولحق القيام مفسد عنده غير عندها وهذا اصل
جليل ولو طرء فواتها اظهر في موضع الاضمار اي جاوزها بفرصة مفاجأة
فطراء بفتح تين مفسود وقد يخفف والغوات مصدر ثم أكد فقال

بدون

بدون اختياره اي بغير قصد المصلحة كما اذا طلع الشمس في الفجر او دخل وقت
العصر يوم الجمعة او نسي الامام القرآن فيصير امتياً او زال العقل بالجنون
او الانعناء او السكر او الطهارة بالاحتلام او الحيط او حصل بينه وبين
امامه طريق فان هذه الصور مفسدة كما في الجلاء او خرج وقت
صلوة المعذور وهو من يستوعب ابتلاؤه بوزر ولو حكماً وفي وقتين
متواليين فصاعداً من اوقات صلواته بان يستلبيه في وقت كامل
بحيث لا يخفى عنه زمان صالح للوضوء والصلوة ثم يستوعب حقيقة
او حكماً في الوقت الثاني وغيره بان يستلبيه عند الصلوة اما لو ابتلى عند
غيرها فليس بمعدور ولا عند الوضوء فان فيه اختلافاً والخامس تعدد الحديث
اي نقص الطهارة قصداً بمثل البول والريح والمني وغز الجراحة الخارج
عنها شيء وفي ترك الفاعل يدخل ما دامه حجر من مشي انسان لكن
يخرج عنه ما هو ناقض للوضوء بلا قصد كما اذا اضطر بالبول والغائط
وكما اذا دامه ثم من شجر او حجر سقط من علو فانه مفسد عند الطرفين
على انه دخل في العمل الكثير او ترك الفرض فان الطهارة شرط مجمع عليه
الا انهم تركوا القياس فيمن سبقه الحديث لحديث وفيه اشارة الى ما
ينبغي ان يرعاه من احسن الخاتمة بلا اشتباه فان الحديث قاطع في المثال
بجمع العلم الذي ينشئ على الكمال وفي التعمد اشعاراً بان لم يبلغه الى الاتمام
ولعل هذا اليسير نافع للنام بحرمه النبي عليه السلام ما لجر الافتتاح
بالاختتام قد تبدل بالفراق قليل وصالة بين الاحباب البياض والسواد
بسكون القلم لرفع القباب عن عرايس ابحار الافكار بلا مثال المتخاطبين
الراغبين من خول الرجال لعل يتولد منهم اولاد من الصالح الاجمال يوم العيد

تمت الكتاب روز چهارشنبه في وقت الغروب

المؤلف بتايخ شهر ربيع الاول سنة ١٠٨٠

ما رماه حراً في



